الصحيفة
ASSAHIFA.COM
مـــاي 2024
الإيداع القانوني :
2023PE0011 /17/022
ردمـد : 7599 - 2820
مدير النشر : حمزة المتيوي
العدد 15 • الثمـن **10 دراهم**

**5 ملايير دولار كلفة تنظيم كأس العالم 2030...** ومع هذه الميزانية الضخمة.. المغاربة مازالوا لا يعرفون طرق صرفها، ولا تصاميم ملاعب تبنى من أموالهم! 20

#assahifa
www.assahifa.com

# أيـن الثروة؟!

**خلال عشر سنوات.. عدد الأثرياء في المغرب زاد بـ 35 في المائة، كما أصبح 10 في المائة من المغاربة، فقط، يمتلكون أزيد من 63 في المائة من ثروة البلاد، وتعرّض 3,2 مليون مغربي للفقر في السنوات الثلاث الأخيرة**

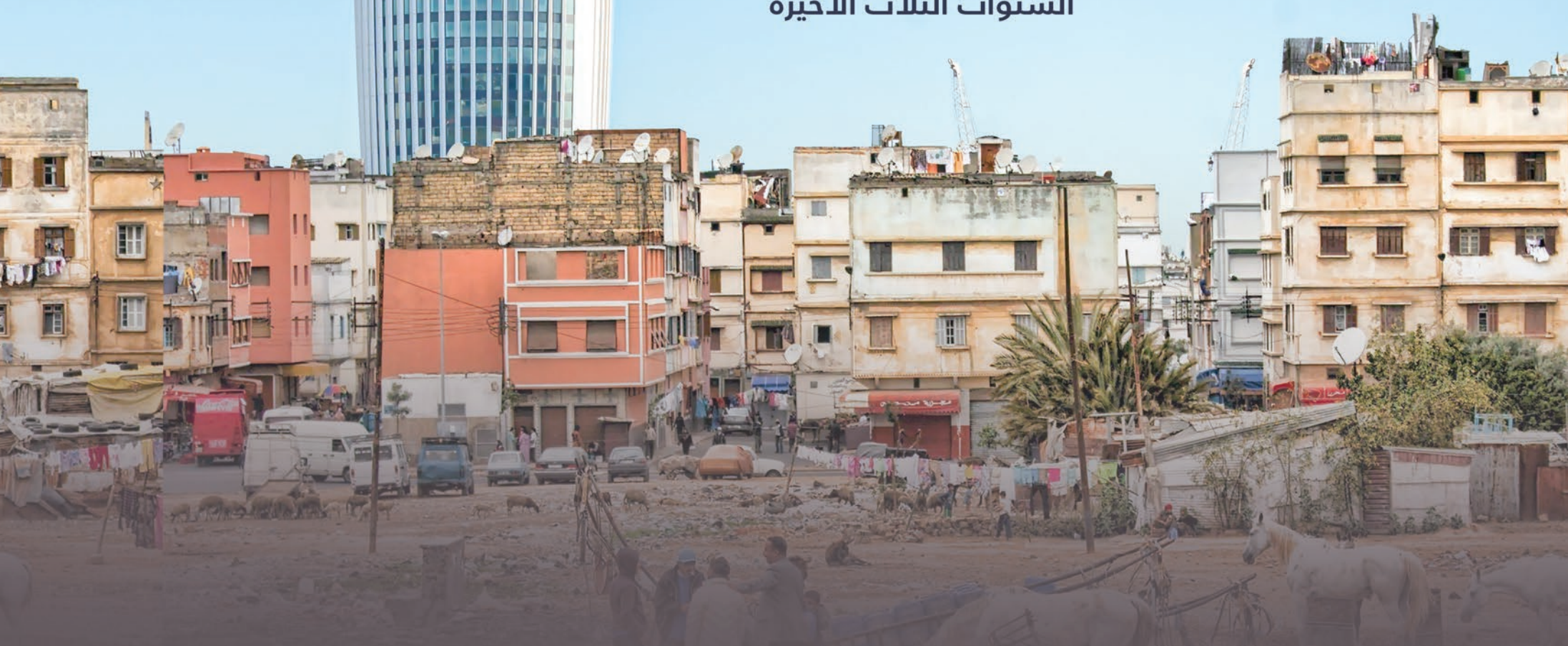

افتتاحية

# آن الأوان للمغرب أن يدير ظهره كليا للجزائر!

خـالد البرحلـي

لا يبدو أن علاقة المغرب مع الجزائر ستتحسن على الأقل خلال عقدين إلى ثلاثة عقود مُقبلة. فحتى لو غادر «عواجر العسكر» ممن يتحكمون بالسلطة في الجزائر، فهناك جيل صاعد بكامله، تم حشو ذاكرته بطريقة فظيعة بأن المغرب «عدو كلاسيكي» لبلادهم، بعد أن جعل النظام العسكري القاسي من هذه السردية سلعة شعبية مُستهلكة لدى الجزائريين الذين أقبلوا عليها بنهم وجهل كبير للذاكرة التاريخية للمنطقة.

بالنسبة للنظام الجزائري، تاريخ المنطقة يبدأ من سنة 1962، حينما تأسست الجزائر كدولة باستفتاء أقامته فرنسا، ودعت الجزائريين من خلاله للإدلاء بصوتهم بـ«نعم» أو «لا» عن السؤال التالي: «هل تريد أن تصبح الجزائر دولة مستقلة مُتعاونة مع فرنسا حسب الشروط المقررة في تصريحات 19 مارس 1962؟. وفق المعطيات الفرنسية الرسمية، حينها، فإن الاستفتاء أسفر عن تصويت 99,72٪ من الجزائريين بأن تستقل بلادهم و«أن تصبح مُتعاونة مع فرنسا حسب الشروط المقررة».

ولهذا، فالنظام الجزائري لم يَخُن العهد الذي صوت عليه الشعب منذ ذاك الحين، وأصبح نظاما يمجد «بقايا الاستعمار» في المنطقة، ويعيش على الفوضى مثلما كانت تفعل فرنسا طوال القرن الماضي حينما قضمت من الحدود الحقة لدول مثل تونس والمغرب، وضمتها للجزائر بعد أن جعلت منها «دولة متعاونة» ووظيفية تحاول لعب دور أكبر من حجمها التاريخي.

ووفق هذه «العقيدة»، حاول، ونجح، النظام العسكري الجزائري، على مدى عقود في محو الذاكرة التاريخية للجزائريين، حتى أصبح من خلال وهمهم الخاص، تمجيد ما تركه الاستعمار أكثر قيمة من حق الشعوب في محاربة الاستعمار نفسه، لاسترجاع أرضه، كما فعل المغرب عندما استرجع الصحراء التي استُعمرت من طرف إسبانيا ما بين 1884 وسنة 1976 تاريخ إبلاغ مدريد الأمم المتحدة أنها ألغت وجودها العسكري والإداري في الصحراء، وتنازلت نهائيا عن مسؤولياتها فيها، بعد أن فرض عليها المغرب ذلك اثر «المسيرة الخضراء» سنة 1975 التي قادها 350 ألف مغربي لتحرير أرضهم.

الجزائر تدرك أنها دولة تأسست، بمساحتها الحالية، على حساب أراض تابعة لدول مُجاورة، أو كما وصفها السياسي الجزائري نور الدين بوكروح بأنها دولة تأسست من خلال «هجرة غير شرعية في التاريخ»، وأن الحفاظ على الذاكرة، هو أكبر عدو لوجودها، لهذا، تحشو عقول الجزائريين بثقافة مليئة بالحقد والعنف التاريخي اتجاه المغرب، حتى بات الجزائريون من البسطاء يحملون الكثير من العُقد النفسية والأحكام الجاهزة تجاه كل ما هو مغربي، وبات أغلبهم غير مهتم بمعرفة الحقيقة، بل بما تعلموه وتم غرسه في عقولهم على مدى عقود من الرجعية الفكرية والتدليس الثقافي و«النصب التاريخي» الذي دُرس لأجيال بكاملها في المدارس والجامعات وعبر الإعلام المتخلف في البلاد.

> بالنسبة للنظام الجزائري، تاريخ المنطقة يبدأ من سنة 1962، حيث تأسست الجزائر كدولة باستفتاء أقامته فرنسا، ودعت الجزائريين من خلاله للإدلاء بصوتهم بـ«نعم» أو «لا» عن السؤال التالي: «هل تريد أن تصبح الجزائر دولة مستقلة مُتعاونة مع فرنسا حسب الشروط المقررة في تصريحات 19 مارس 1962؟

اليوم، وبعد ما يزيد عن نصف قرن من الإيمان بـ«المصير المشترك» بيننا وبين الجزائريين، على المغاربة أن يدركوا أنه لا أمل في جيراننا. وعلاقتنا معهم ممزقة، لذا، علينا أن نبني مستقبلنا بعيدا عن التفكير في جوارنا، وإن كان هذا الجوار الصعب، حقيقة جغرافية لا محيد عنها. وكما قال المفكر المغربي عبد الله العروي في آخر إصدارته «دفاتر كوفيد» فقد «آن الأوان للمغرب أن يدير ظهره كليا للجزائر». مضيفا أن المغاربة يواصلون «القول إننا شعب واحد، ولكن الحقيقة أننا في مواجهة شعب آخر» وزاد: «لا نعرف ماذا يَتعلم الشباب الجزائري في أقسام الدراسة حول ماضيهم، وماضي الجيران. لا نعرف ماذا يُدرس لهم بمدارس الإدارة والثانويات العسكرية. ما يتعلمه الموظفون والدبلوماسيون والضباط، وغيرهم، طوال سنوات، ويواصلون قراءته في المنشورات الرسمية.. وكل هذا، لن يمحى من عقولهم بين ليلة وضحاها».

هذه هي الحقيقة. فالحرب بيننا وبين الجزائر «جارية بالفعل». ديبلوماسيا، حيث نجدهم في كل المؤسسات الدولية يحاولون طمس الحقائق التاريخية بشعارات مردود عليها. وعسكريا، هم من يحتضنون مليشيات مسلحة تخرج من أراضيهم لتقوم بعمليات عسكرية ضد القوات المسلحة الملكية، وتستهدف المدنيين كما فعلت في مدينة السمارة، أو بتدريب المرتزقة للتخريب والقتل كما فعلت في أحداث «إيكديم إيزيك» بالعيون. واقتصاديا، عندما قررت تعليق تحليق الطائرات المغربية فوق أراضيها، أو حينما منعت السلع العابرة لميناء «طنجة المتوسط» من دخول موانئها، أو حينما تصرف ملايين الدولارات على مكاتب المحاماة الدولية لمنع الدول من شراء الفوسفاط المغربي. وثقافيا، حينما ترغب في السطو، يوميا، على تراث وتاريخ لا تملك فيه شيئا.

إذن نحن في حرب حقيقية مع الجزائريين. ويكفي أن نرى نشوة رئيس أركان الجيش الجزائري السعيد شنقريحة، وهو يطوف على القواعد العسكرية التي يفوق عددها عدد الجامعات في البلاد، حيث يخوض التداريب العسكرية تلوى الأخرى بالذخيرة الحيّة، وهو ينتشي بصور إطلاق الرصاص والصواريخ والدمار أمامه في انتظار «حربه المقدسة» مع المغرب الذي يرغب فيها لرد «الإهانة التاريخية» في حرب الرمال، قبل أن يطاله ملك الموت.

ما بيننا وبين الجزائريين هي قنبلة زمنية ستنفجر ذات يوم لا محالة، وإلى حين ذاك الوقت، على المغرب أن لا يقمع حَقيقَة أننا في حرب حقيقية مع نظام هذا البلد العالق في عالمه الخاص، وأن نستعد لذلك، بتطوير بلادنا اقتصاديا، وسياسيا، وعسكريا، وأن نتعامل كما قال المفكر المغربي عبد الله العروي على أن المغرب «جزيرة مطوقة.. وقدرنا أن نتصرف كسكان هذه الجزيرة»، بعيدا عن مصير عشوائي يُراد لنا أن نعيشه مع الجيران.


- **المديـر العـام**
  خالد البرحلي
- **الشريك المؤسس**
  محمد حكمون
- **مدير النشر**
  حمزة المتيوي
- **مديرة التسويق والعلاقات العامة**
  أمال المتوكل
- **إدارة التحرير**
  محمد سعيد أرباط
  خولة اجيعفري
  أمال الصبهاني
- **متعاونون**
  عمر الشرايبي
  المهدي هنان
  عبد الغفور ضرار
- **للإعلان في الصحيفة**
  Ads@assahifa.com
  +212 (0) 6 61 45 39 86
- **للتواصل مع الإدارة**
  contact@assahifa.com
- **المقر الرئيسي للمجموعة**
  شارع النخيل، حي الرياض، الرباط
- **الطبع: ماروك سوار**
- **توزيع: سوشبريس**

## التزامنا : المساهمة في ضمان الأمن الغذائي العالمي مع مكافحة التغيرات المناخية

تضمن استراتيجية مجموعة OCP، التي تركز على الفلاحين، نهجا طويل الأمد من أجل تحسين تغذية النباتات والتربة والرفع من مداخيل الفلاحين، وبالتالي خلق قيمة اقتصادية، واجتماعية، وبيئية مستدامة.

SIAM
SALON INTERNATIONAL DE L'AGRICULTURE AU MAROC

OCP

# أيـن الثروة؟!

## خلال عشر سنوات.. عدد الأثرياء في المغرب زاد بـ 35 في المائة، كما أصبح 10 في المائة من المغاربة، فقط، يمتلكون أزيد من 63 في المائة من ثروة البلاد، وتعرّض 3,2 مليون مغربي للفقر في السنوات الثلاث الأخيرة

الصحيفة – حمزة المتيوي – مهدي هنان

**في 30 من شهر يوليوز المقبل، سيكون الملك محمد السادس قد أتم ربع قرن بالتمام والكمال جالسا على كرسي عرش المملكة المغربية، ولكن أيضا ستكون قد مرت 10 سنوات كاملة على أحد أشهر خطبه وأكثرها تفاعلا مع تساؤلات الشارع المغربي بخصوص العدالة الاجتماعية وسلامة مناخ المنافسة الاقتصادية، ويتعلق الأمر بالخطاب الذي أضحى يحمل عنوان «أين الثروة؟».**

**وراهنا، مَرّ أزيدُ بقليل من نصف عام على زلزال الحوز، الأقوى من نوعه الذي يَضربُ عمق بلادنا، وفي ظل مشاهد الفقر والهشاشة التي طالعها المغاربة والعالم، وعُزلة الدواوير وغياب البنيات التحتيّة الأساسيّة بهذه المناطق، تتجدّد الأسئلة حول الفوارق الاجتماعية والمجالية، وحول الهوّة التنموية الواضحة بين بعض جهات المملكة، بما يذكر بمضامين الخطاب الملكي للذكرى الـ 15 لعيد العرش.**

هي كارثة طبيعية مؤلمة جاءت في ظل مسار من النجاحات المسجلة في الحواضر الكبرى، التي جلبت أنظار العالم صوب المغرب، ومن أهمها تلك المتعلقة بالبُنى التحتيّة العصريّة، من موانئ وطرق سيارة ووسائل نقل حديثة، والتي تُذكرنا باستمرار وجود مغرب يسير بسرعتين مختلفتين، واحدة يُصفّقُ لها ويُحتفَى بها، والثانيةُ يراد إخفاؤها تحت السجّاد.

هي مناسبة، إذن، لنطرح الأسئلة حول شكل توزيع ثروة المغاربة، وحول المناطق المحظُوظة والأخرى الأقل حظا، وعن الأوراش والبرامج التي تمّ إطلاقها لمحاربة هذه الفوارق، وهل هذه الأخيرة، وهو السؤال الأهم، أعطت أُكلها فعلاً؟ إذ سنقوم من خلال هذا الملف بتشخيص لثروة المملكة وسُبل توزيعها، وسنقف على مدى الفوارق المجاليّة والاجتماعية الموجودة، وعن أسباب وجودها وسُبل تجاوزها.

سيكون الأمر أشبه برحلة تعقب، نقصد فيها المجالات والجهات التي تستفيد من خيرات الوطن، كما سنحاول رسم «بروفايل» تقريبيّ لأثرياء المغرب، لنضع البرامج الحكومية خلال العقدين الماضيين، الخاصة بمحاربة هذه الفوارق، تحت المجهر. آملين، في المُقابل، معرفة كيف تتعكس مظاهر الفساد في الصفقات العمومية والإدارات وحتى القطاع شبه العمومي والخاص؛ وأذرُعه العديدة: الريع، الاحتكار، وإيلاء مناصب المسؤولية لغير مستحقيها، على التنمية، وكيف تؤدي إلى عرقلتها ثم رفع فاتورتها.

> أين هي هذه الثروة، وهل استفاد منها جميع المغاربة، أم أنها همّت بعض الفئات فقط؟.
>
> مقتطف من خطاب الملك محمد السادس، الخاصّ بمُناسبة الذكرى الـ 15 لعيد العرش





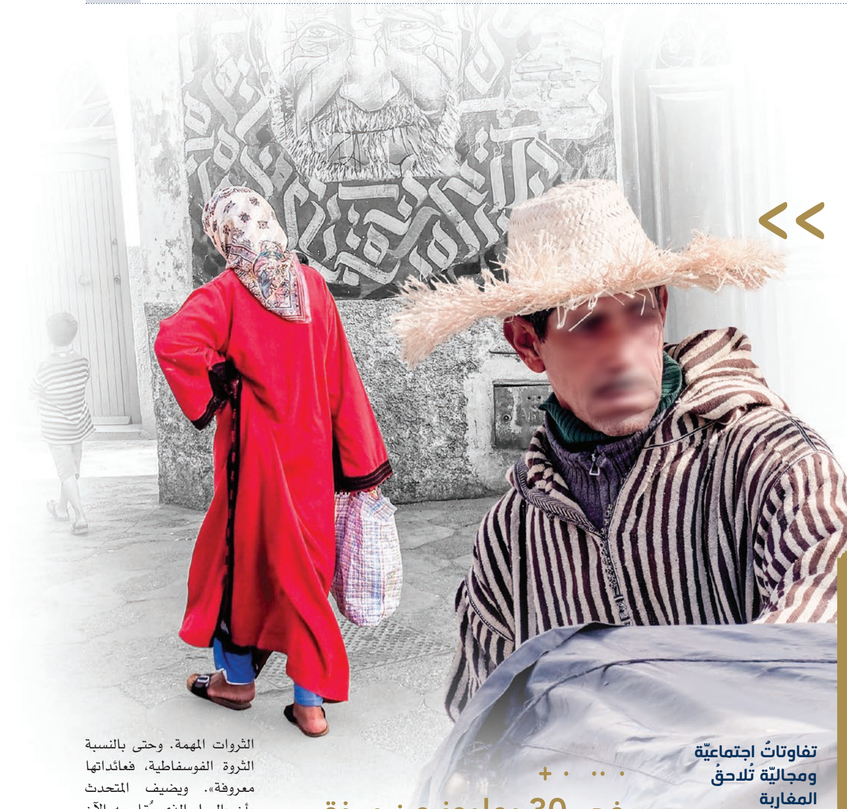

### المصير المجهول لثروة المملكة

خلال العقد الأخير، لم يعُد تشخيص الوضع محط جدل كما كان، نسبيا، قبل ذلك، فالدولة والحكومة والمؤسسات الدستورية، كلها، تتفق على أن جدة الفوارق الاجتماعية والمجالية بين الأقاليم والجهات مثيرة للقلَق. وفي 30 يوليوز من سنة 2014، خلال الذكرى الـ 15 لعيد العرش، رجّ الملك محمد السادس ساحة النقاش العمومي بخطاب اعتُبر تاريخيا، عندما عبّر عن عدم رضاه عن الشكل الحالي لاستفادة مواطنيه من ثمار التنمية.

الأمر يتعلق بالخطاب الذي تضمن فقرة تقول: «غير أنني بعد الاطلاع على الأرقام والإحصائيات، التي تتضمنها هاتين الدراستين (للبنك الدولي خصّت قياس تطور ثروات الدول) والتي تُبرز تطور ثروة المغرب، أتساءل باستغراب مع المغاربة: أين هي هذه الثروة، وهل استفاد منها جميع المغاربة، أم أنها همّت بعض الفئات فقط؟».

كان هذا الخطاب، المستند على دراستين تعودان لسنتي 2005 و2010 لقياس الثروة الشاملة لحوالي 120 بلدا، واللتان وضعتا المغرب في المراتب الأولى على الصعيد الإفريقي، وبفارق كبير عن بعض دول المنطقة، الخطوة الأولى فحسب، في مسار تُوّج في نهاية المطاف بإعلان نموذج تنموي جديد، يتأسس على انْقاض آخر طَبَعَ مرحلة ما يُعرف بالعهد الجديد، المستمر منذ تربع الملك على عرش المملكة المغربية سنة 1999.

### مُعطيات رقميّة عن ثروة المغرب

**حلّ المغرب في الرتبة 12 في منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط في تصنيف صندوق النقد الدولي لأغنى دول العالم، بحسب نصيب الفرد من الناتج الإجمالي لسنة 2023. وفي الوقت الذي احتلت فيه دولة قطر المرتبة الأولى ببلوغ نصيب الفرد فيها حوالي 83 ألف دولار سنويا، وسجلت الإمارات العربية المتحدة حوالي 50 ألف دولار والكويت بـ 34 ألف دولار سنويا، لم يتجاوز نصيب الفرد المغربي حوالي 4 آلاف دولار سنويا، مباشرة خلف التونسي (4.17 ألف دولار) والجزائري (4.48 ألف دولار).**

وانتقل توزيع الثروة بالمغرب حسب الفرد، من 20 ألف دولار تقريبا سنة 1995 إلى حوالي 37 ألف دولار سنة 2018، والمصدر هنا هو تقرير «الثروة المتغيرة للأمم 2021» للبنك الدولي، هذا التقرير هو أحدث إصدار في سلسلة تُقدم مفهوم الثروة كمؤشر تكميلي لإجمالي الناتج المحلي.

وتغطي الوثيقة ثروة 146 بلدا بين سنوات 1995 و2018، من خلال قياس القيمة الاقتصادية لرأس المال الطبيعي المتجدد مثل الغابات والأراضي الزراعية وموارد المحيطات، ورأس المال الطبيعي غير المتجدد، مثل المعادن والوقود الأحفوري، ورأس المال البشري، أي قيمة الدخل على مدى حياة الشخص، ورأس المال المُنتَج، مثل المباني والبنيات التحتية، وصافي الأصول الأجنبية.

وفي تقرير حديث صادر عن بنك «كريدي سويس» و«يو بي إس» حول الثروة العالمية، بيّنت النتائج أن ثروة المغربي ناهزت 13 ألف و862 دولارا، ما يعادل 137 ألف درهم تقريبا، وهي الثروة التي كانت في حدود 3857 دولارا في عام 2000، أي بزيادة 259 في المائة في ظرف عقدين من الزمن.

أما إجمالي ثروة المغاربة فبلغ 347 مليار دولار، ما يعادل 3400 مليار درهم، هذه الأرقام تبين أن 77,6 في المائة من المغاربة يملكون ثروة أقل من 100 ألف درهم بنهاية سنة 2022، و20,3 في المائة يملكون ثروة بين 100 ألف ومليون درهم، و2 في المائة يملكون بين مليون درهم و10 ملايير درهم، بينما تصل نسبة الذين يملكون أكثر من 10 ملايير درهم (مليار سنتيم) 0,1 في المائة من المغاربة. ويؤكد خبراء البنك الدولي على أن تقدير التفاوت في الثروة يمكن تقديمه على شكل سؤالين بسيطين: إلى أي مدى تتسع الهوة بين المجموعات الثرية والمواطن العادي، وإلى أي مدى ينزل ملاك الثروات الأدنى، تحت المتوسط؟

### تفاوتاتٌ اجتماعيّة ومجاليّة تُلاحقُ المغاربة

يرى المحلل الاقتصادي، نجيب أقصبي، أن الفوارق الاجتماعيّة والمجاليّة كبيرة ببلادنا، وتستمر في التفاقم عاما بعد آخر، ويعتقد أن الفوارق على مستوى الدخل تبقى كبيرة، إلا أنه إذا ما استعملنا مؤشر الممتلكات، بدل الدخل، سنجد أن الهوة بين هذه الفوارق تصبح أعظم وأكثر حِدّة.

وهناك عدة عوامل ساهمت وتساهم في تعميق الفوارق الاجتماعية في المغرب، والحديث هنا لعلي بوطوالة، القيادي في حزب فدرالية اليسار، فبالإضافة لوجود اقتصاد مهيكل «يستوعب ملايين المواطنين والمواطنات في أنشطة غير قارة وضعيفة الدخل، هناك إفلاس مرافق عمومية استراتيجية، مثل الصحة والتعليم مما فرض على غالبية الأسر ذات الدخل المتوسط اللجوء للقطاع الخاص، سواء تعلق الأمر بالعلاج أو بتعليم أبنائها، الشيء الذي أفقر آلاف الأسر وحرمها من إمكانية أي ادخار، علما أن هذه الأسر هي التي تؤدي الضرائب لكون معظم أربابها أجراء».

في المقابل، ينبّه نور الدين مضيان، الرئيس السابق للفريق الاستقلالي بمجلس النواب، إلى أن الفوارق الاجتماعية والمجالية، موجودة في كل دول العالم، بدون استثناء، «حتى أمريكا والدول الأوروبية فيها شيء من هذه الفوارق»، ويُسجّل، في حديث مع «الصحيفة» أن «دولتنا ثرواتها محدودة جدا، والمجالات التي يعمد عليها اقتصادنا معلومة، إذ ليس لدينا بترول أو غاز وغيره من الثروات المهمة. وحتى بالنسبة الثروة الفوسفاطية، فعائداتها معروفة». ويضيف المتحدث بأن «العمل الذي يُقام به الآن والمشاريع والإنجازات، هدفها هو التوزيع الأمثل لهذه الثروة المحدودة».

> في 30 يوليوز من سنة 2014، خلال الذكرى الـ 15 لعيد العرش، رجّ الملك محمد السادس ساحة النقاش العمومي بخطاب اعتُبر تاريخيا، عندما عبّر عن عدم رضاه عن الشكل الحالي لاستفادة مواطنيه من ثمار التنمية.

ويعود أقصبي لنقطة يراها مهمة، وهي أن المؤشرات الاقتصادية التي تعتمد على الدخل الفردي حسب الناتج الداخلي الخام، تكون غير معبّرة عن حدة الفوارق الاجتماعية، بدل حساب معدل ارتفاع الدخل لـ 10 في المائة الأكثر غنى والـ 10 في المائة الأكثر فقرا داخل المجتمع، بل حتى ارتفاع معدل الثروة بالمغرب بين سنوات 1995 و2018 يبقى، استنادا لذات المتحدث، ضعيفا مقارنة بدول قريبة من المغرب في مؤشرات التنمية، دون الحاجة لمقارنته مع معدلات الدول المتقدمة.

ولفهم حجم التفاوتات بين جهات المغرب من حيث خلق الثروة، من المفيد العودة للمذكرة الخاصة بالحسابات الخصوصية، الصادرة عن المندوبية السامية للتخطيط أواخر 2020، والتي توضح أن 3 جهات فقط تساهم بـ 58,7 في المائة من الناتج الداخلي الوطني، ويتعلق الأمر بالدار البيضاء – سطات، والرباط– سلا– القنيطرة، وطنجة– تطوان – الحسيمة: بينما لا تساهم التسع جهات المتبقية إلا بـ 41,3 في المائة، ويتعلق الأمر بجهة الشرق، وجهة فاس – مكناس، وجهة بني ملال – خنيفرة، وجهة مراكش– آسفي، وجهة درعة تافيلالت، وجهة سوس ماسة، وجهة كلميم واد نون، وجهة العيون الساقية الحمراء، وجهة الداخلة وادي الذهب.

ومن حيث معدل الفقر حسب الجهات، فقد أعلنت مندوبية التخطيط، في دراسة لخريطة الفقر متعدد الأبعاد همّت السنوات بين 2004 و2014، أن نصف جهات المملكة سجّلت معدلا للفقر يتجاوز المتوسط الوطني بـ 8,2 في المائة، حيث إن جهة بني ملال خنيفرة تعد الأكثر فقرا بـ13,4 في المائة، تليها جهة مراكش آسفي بـ11,3 في المائة، ودرعة تافيلالت بـ10 في المائة، ثم فاس مكناس بـ9,6 في المائة، والجهة الشرقية بـ9,5 في المائة، وطنجة تطوان الحسيمة بـ9,5 في المائة.

أما الجهات الأقل فقرا، والتي سجّلت معدلا أدنى من المتوسط الوطني، فهي جهة العيون الساقية الحمراء بـ1,7 في المائة، والداخلة وادي الذهب بـ 3,8 في المائة، ثم الدار البيضاء سطات بـ4,1 في المائة، والرباط سلا القنيطرة بـ6,1 في المائة، ثم كلميم واد النون بـ6,2 في المائة، وسوس ماسة بـ7,2 في المائة.

وبالنسبة لجهة مراكش آسفي، التي شهدت خسائر بشرية ومادية فادحة جراء الزلزال الأخير، وأعلن الديوان الملكي برنامجا خاصا لإعادة إعمارها ولتعويض المتضررين، فهي الجهة التي تضم أكبر عدد من الفقراء بالمغرب، حيث تبلغ مساهمتها النسبية في الفقر متعدد الأبعاد على المستوى الوطني 18,5 في المائة سنة 2014، ولا تنافسها إلا جهات فاس مكناس بـ14,7 في المائة، ثم جهة بني ملال خنيفرة بـ12,3 في المائة، وجهة طنجة تطوان الحسيمة بـ12,3 في المائة، وهذه الجهات الأربع الأخيرة تتركّز بها 57,8 في المائة من الساكنة الفقيرة على المستوى الوطني.

رشيد الحموني، هو رئيس فريق التقدم والاشتراكية بمجلس النواب، يرى، بشكل عام، أن التوزيع العادل للثروة له آلياته، كالعدالة الجبائية ومحاربة التهرب الضريبي ومحاربة الإثراء غير المشروع، ويركزّ في حديثه مع «الصحيفة» على أداء الحكومة الحالية لمحاربة الفوارق وللتوزيع الأمثل للثروة على كافة المناطق.

ويقول البرلماني اليساري إن الحكومة «جمّدت مشروع قانون الإثراء غير المشروع، وإلى غاية اليوم، بعد أزيد من سنتين على تنصيبها، ما يزال يراوح مكانه، بل سحبت أيضا قانون استغلال الملك البحري». ويُردف ملخّصا الوضع العام بالقول إن الثروة اليوم «يستأثر بها مجموعة من الأشخاص الذين تزداد ثروتهم يوما بعد يوم، فسحب الحكومة لهذه القوانين وتجميدها، دليل على أنها لا تتوفر على أي إرادة للتوزيع العادل للثروة بالمغرب».

ولا يتقاسم مضيان، الذي ينتمي لحزب الاستقلال المشارك في التحالف الحكومي، مع زميله في قبّة البرلمان المنتمي للمعارضة، نفس النظرة، إذ يعتبر أن العمل الحكومي «يتوفر على برامج لتقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية، والتي ما تزال موجودة بالمناسبة»، وهذه البرامج تهمّ، حسب مضيان، التجهيزات الأساسية والبنيات التحتية والقطاع الصحي وغيرها من المجالات.

## عقدان من البرامج الحكوميّة تحتّ المجهر

إذا كانت سياسة المخططات الثلاثية والرباعية والخماسية هي ما طبعت، في المُجمل، مغرب ما بعد الاستقلال إلى غاية نهاية التسعينات، مع ما تخلّل هذه الفترة الدقيقة من تحديات محلية ودولية صعبة، كالحروب والأزمات الاقتصادية، وما سمي بالسكتة القلبية داخلياً، فإن أول مرحلة من خطط التنمية وبرامج محاربة الفوارق المجالية والاجتماعية، خلال العهد الجديد، تمت خلال الفترة بين 2000 و2004، بالإعلان عن ما سمي حينها بمشروع «مُخطط التنمية»، الذي كان الهدف منه تجديد آليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمرور لمرحلة جديدة تُستغل فيها كل الطاقات لتحقيق الإقلاع المنشود.

وسرعان ما تم التخلي عن هذا المخطط لفائدة خطة جديدة بدت واعدة حينها، وأثارت نقاشا كبيرا وسجالا سياسيا ما يزال صداه يتردد إلى اليوم، والحديث هنا عن المبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي تم إطلاقها رسميا في 18 ماي 2005.

كلّفت هذه المبادرة الضخمة، في مرحلتها الأولى والثانية، ما بين 2005 و2018، حوالي 43 مليار درهم، وارتكزت على 5 برامج أساسية، وهي برنامج محاربة الفقر بالوسط القروي، والذي استهدف 702 جماعة ترابية، برنامج محاربة الإقصاء الاجتماعي في الوسط الحضري، وهمّ 532 حيّا في المجموع، وبرنامج محاربة الهشاشة، الذي خُصص لذوي الاحتياجات

> «رغم النسبة المرتفعة للاستثمار العمومي التي تصل إلى 34 في المائة من الناتج الداخلي الخام، فإن مردوديته على مستوى المجتمع تبقى ضعيفة، بدليل ضعف نسبة النمو الاقتصادي، وتصاعد نسبة البطالة وسط الشباب، التي تصل إلى 35,3 في المائة لدى الشباب بين 15 و24 سنة، بينما الإجراءات الجزئية والهزيلة التي أقدمت عليها الحكومة ليست في مستوى الاستجابة للتحديات الكبرى التي يطرحها مشروع الدولة الاجتماعية»

الخاصة والمرضى والمسنين ودعم الإدماج السوسيو اقتصادي وغيره، وبرنامج التأهيل الترابي الخاص بالمناطق المعزولة وصعبة الولوج، واستهدف منذ 2011، 3 آلاف و300 دوار موزعين على 22 إقليما، وأخيرا برنامجا أفقيا يعنى بالمناطق غير المستهدفة بباقي برامج المبادرة.

وفي تقديمه لحصيلة المرحلتين الأولى والثانية، شدّد وزير الداخلية، عبد الوافي لفتيت، على أن هذه البرامج ساهمت في فك العزلة والحد من الفوارق المجالية، عبر تقوية المسالك الطرقية والربط بشبكتي الماء الصالح للشرب والكهرباء وكذا تيسير الولوج للخدمات الصحية للقرب.

غير أنه، في مقابل ذلك، لاحقت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية انتقادات كثيرة، من فاعلين مختلفين، لعل أبرزها وأكثرها دلالة، تلك الصادرة عن المؤسسة الملكية، ولو بشكل غير مباشر، حينما عبّر الملك، محمد السادس، في خطاب ملكي سنة 2017، عن عدم رضاه على كل البرامج الاجتماعية، مسجّلا أن المغرب يشهد «مفارقات صارخة من الصعب فهمها»، وأن «برامج التنمية البشرية والترابية، التي لها تأثير مباشر على تحسين ظروف عيش المواطنين، لا تشرفنا، وتبقى دون طموحنا».

لمعرفة سبب استمرار وجود الفوارق الاجتماعية والمجالية، ينبّه أقصبي، إلى أنه يجب علينا معرفة ماهية الاختيارات الكبرى للمغرب، وفي حالتنا «راهَنا على التنمية عبر القطاع الخاص وعبر السوق، وعلى قدرة المقاولين الوطنيين على خلق التنمية والاستثمارات ومناصب الشغل، بعد تراكُم ثروات ستَستعمل جزءا منها لهذا الهدف، وهي ما تسمى بنظرية التدفق».

هذا الاختيار «لم نجرّبه لعقد أو اثنين فقط، بل لحوالي 70 سنة، أي منذ الاستقلال، والواقع بيّن ويبيّن عدم نجاعته». يضيف المتحدث نفسه، ويزيد أنه، باسم هذا الرهان «غمرت الدولة هذه النخب الاقتصادية بالامتيازات و الريع والإعفاءات الضريبية والدعم والقروض شبه المجانية وغيرها، إلا أن هذه الطبقة المستفيدة لم تصنع شيئا عندما حان الوقت لتجني الدولة ثمار هذا الاختيار، وهذا هو المشكل الكبير والحقيقي في نظري».

ولو أن هذه النظرية في الاقتصاد، وهذا الاختيار، نجح بالفعل، لرأينا، عند تحليل بنية الاستثمار، أن ثلاثة أرباعه تخص القطاع الخاص، بينما الربُع فقط للقطاع العام، والحال الآن، هو العكس تماما، بل يزداد الأمر سوءاً إذا ما استثنينا الاستثمار الأجنبي، يقول المحلل الاقتصادي.

علي بوطوالة، القيادي في حزب فدرالية اليسار، من جهته، يبرز أنه رغم الوعود بالإصلاح والخطب الرسمية، «لازالت السياسات العمومية تتقيد بنفس الاختيارات والتوجهات النيوليبرالية المتوحشة رغم أنها ذات كلفة اجتماعية باهظة»، والمفارقة الكبرى، يُضيف المتحدث، هي أنه «رغم النسبة المرتفعة للاستثمار العمومي التي تصل إلى 34 في المائة من الناتج الداخلي الخام، فإن مردوديته على مستوى المجتمع تبقى ضعيفة، بدليل ضعف نسبة النمو الاقتصادي، وتصاعد نسبة البطالة وسط الشباب، التي تصل إلى 35,3 في المائة لدى الشباب بين 15 و24 سنة، بينما الإجراءات الجزئية والهزيلة التي أقدمت عليها الحكومة ليست في مستوى الاستجابة للتحديات الكبرى التي يطرحها مشروع الدولة الاجتماعية».

وتستمر المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في العمل من خلال المرحلة الثالثة، وبالموازاة معها هناك برامج ومخططات وصناديق أخرى، تهتم جميعها بالحد من الفوارق الاجتماعية والمجالية، وخاصة بالعالم القروي، وتحقيق توزيع أكثر عدلا للثروة القومية تبعا لذلك، وهذه المرحلة تستمر في نفس التوجهات السابقة، مع الانفتاح أكثر على فئة الشباب، عبر تحسين إدماجهم الاقتصادي وخلق فرص الشغل وإعادة الأمل للأجيال الصاعدة ومواكبتها عبر مقاربة استباقية.

ويبقى برنامج تقليص الفوارق الاجتماعية، الذي تم إطلاقه سنة 2017، أحد أبرز الأوراش التي جاءت كرد فعل على استمرار المؤشرات في الجنوح نحو السلبية بهذا الخصوص، وأعلنت الحكومة مؤخرا عن حصيلة هذا البرنامج، الذي تم إعداد 7 مخططات عمل جهوية سنوية ضمنه، لتنمية المجال القروي والمناطق الجبلية بين 2017 و2023، بقيمة إجمالية ناهزت 49,37 مليار درهما، أي بنسبة 99 بالمائة من المبلغ الإجمالي للبرنامج البالغ 49,92 مليار درهم.

ويتوزع الغلاف الاستثماري حسب مجالات التدخل على قطاعات مختلفة، ويتعلق الأمر بقطاع تأهيل وبناء الطرق والمسالك القروية والذي خصصت له 34 مليار درهم، فيما خُصص لتأهيل قطاع التعليم 5 ملايير درهم ولتأهيل قطاع الصحة 2 مليار درهم، والتزويد بالماء الصالح للشرب 6 ملايير درهم، وللكهربة القروية 2 مليار درهم.

ويتضمن البرنامج العديد من الإجراءات الهادفة إلى تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية فيما يتعلق بالنشاط الاقتصادي، بالإضافة إلى الولوج لقطاعي الصحة والتعليم، وهو بمثابة تدعيم للبرامج الخاصة بالقطاعات الوزارية، كتدارك للنواقص المسجلة بين الجهات وداخلها.

> ما تزال السكنة في عدد من المناطق تطالب بالربط بالماء والكهرباء وبشبكة الطرق، فهي تنتظر أبسط ضروريات العيش الكريم، أما تقليص الفوارق التنموية بالنسبة لهذه السكنة، ما يزال بعيد المنال.





ويُبيّن مضيان أهمية برامج محاربة الفوارق المجالية والاجتماعية قائلا: «في الصحة مثلا، تم التوجه نحو تشييد المؤسسات الجامعية الجهوية. وبعد أن كانت متوفرة في الرباط والدار البيضاء وفاس فقط، هي منتشرة الآن في أكثر من جهة». وهناك أيضا، حسب مضيان «ورش دعم الفئات الهشة، الذي سينطلق هذه السنة، وورش التغطية الصحية المجانية الملكي، الضخم والمهم، فهذه البرامج تدخل بالتأكيد، ضمن مجهودات توزيع الثروة والحد من الفوارق الاجتماعية»، كما ينبه المتحدث إلى أن هذه البرامج والمجهودات «تدخل في فلسفة توزيع الثروة، هذه الأخيرة التي لا تعني بالضرورة توزيع الأموال مباشرة على المواطنين كما قد يعتقد البعض، بقدر ما هي خلق مشاريع تنموية ستساعد في تحسين الأوضاع، سواء من ناحية البنيات التحتية، أو الاجتماعية أو الصحية وغيرها، من أجل تأهيل الإنسان ليقوم بدوره في خلق الثروة».

ويختم القيادي الاستقلالي حديثه مع «الصحيفة» بالقول: «عندما نتحدث عن دولة غير بترولية، ومع ذلك نرى كل هذه المجهودات الكبيرة، والمشاريع التنموية، تحت إشراف الملك محمد السادس، فهذا أمر جيد للغاية ويساهم في تقليل الفوارق الموجودة».

لكن، عكس مضيان، يرى الحموني أن الثروات التي يتوفر عليها المغرب تجعل من الممكن أن يعيش المغربي ظروفا اقتصادية واجتماعية أفضل مما هو موجود اليوم، ويقول «لو توزّعت ثروة المغرب بشكل عادل بين الجميع، سيعيش كل المغاربة في ظروف جيدة، وبعضهم سيضمن الحدود الدنيا للعيش الكريم على الأقل».

ويعود النائب البرلماني، ورئيس فريق التقدم والاشتراكية بمجلس النواب لإبراز محدودية عمل الحكومة الحالية بهذا الخصوص، مشيرا إلى أنها في برنامجها «تعهّدت بتخصيص غلاف مالي مهم لمحاربة الفوارق الاجتماعية والمجالية، لفائدة الأقاليم والجهات التي لم تنل حظها من التنمية ومن ثروة البلد، لكن، في قوانين ماليتها، لم نلمس نهائيا ما يذهب في هذا الاتجاه»، «فالأرقام المنشورة من طرف المؤسسات الدستورية، والتي كانت تشير إلى أن 3 جهات في المملكة تستحوذ على حوالي 70 في المائة من خيرات الوطن، ظلّت هي نفسها».

ويبرز القيادي في حزب التقدم والاشتراكية أن هذه الحكومة جاءت بعد تنصيبها بـ «مشروع قانون الاستثمار، والذي يبقى هدفه أن يكون حجم الاستثمارات متكافئا نوعا ما في بعض المناطق، كما يتضمن منحا ترابية ستشجع المستثمرين على الدخول لبعض المناطق، وخلق بعض من التوازن بين الأقاليم والجهات».

> يتوزع الغلاف الاستثماري حسب مجالات التدخل على قطاعات مختلفة، ويتعلق الأمر بقطاع تأهيل وبناء الطرق والمسالك القروية والذي خصصت له 34 مليار درهم، فيما خُصص لتأهيل قطاع التعليم 5 ملايير درهم ولتأهيل قطاع الصحة 2 مليار درهم، والتزويد بالماء الصالح للشرب 6 ملايير درهم، وللكهربة القروية 2 مليار درهم.

وعندما نتحدث عن الاستثمار، فإننا نتحدث مباشرة عن التشغيل، الذي يبقى من المعضلات الأساسية المطروحة اليوم، وفق رشيد الحموني، مضيفا «إلا أننا تفاجئنا، بعد صدور المرسوم الخاص بالاستثمار، أنه ليس هناك أي معيار موضوعي لدعم الاستثمار، بحيث تم تفضيل أقاليم قريبة من المركز على حساب أقاليم أخرى بعيدة عن عجلة التنمية كتغيير أو زاكورة، بل هذا المشروع، فيه تكريس لمبدأ المغرب النافع وغير النافع».

وينبّه حموني إلى أن برنامج التنمية القروية، تراجعت الميزانيات المرصودة له بشكل «دراماتيكي»، منتقلة من أزيد من 4 مليارات درهم إلى حوالي مليار درهم فقط، «فاليوم، ما تزال الساكنة في عدد من المناطق تطالب بالربط بالماء والكهرباء وبشبكة الطرق، فهي تنتظر أبسط ضروريات العيش الكريم، أما تقليص الفوارق التنموية بالنسبة لهذه الساكنة، ما يزال بعيد المنال».

## نموذج تنموي جديد.. هل سيُجدي؟

هي وضعية، إذن، ما تزال الفئات الهشة والفقيرة والتي تعيش في المناطق النائية أكبر المتضررين منها، وبعد عقدين من البرامج والحلول والأوراش، شرعت المملكة في تجريب خارطة طريق جديدة، يُعتقد اليوم أنها واعدة وأكثر صلابة مما سبقها من خطط، ألا وهي النموذج التنموي الجديد، ففي الشق الذي يتعلق بمحاربة الفوارق الاجتماعية والمجالية والتوزيع العادل لثروة الوطن، تقترح هذه الخطة، التي عكفت على صياغتها لجنة خاصة بإعداد النموذج التنموي، عددا من الحلول.

إذ يهمّ المحور الثاني من النموذج تعزيز رأس المال البشري، عبر «تعليم ذو جودة للجميع»، وعبر «نظام للتعليم الجامعي والتكوين المهني والبحث العلمي يرتكز على حسن الأداء ويستند على حكامة مستقلة ومحملة للمسؤوليات»، ثم «ضمان الولوج لخدمات صحية ذات جودة وللحماية الصحية باعتبارها حقوقا أساسية للمواطنين».

ويرتكز المحور الثالث على الفرص لإدماج الجميع وتوطيد الرابط الاجتماعي، وذلك عبر «تمكين النساء من الاستقلالية وضمان المساواة بين الجنسين والمشاركة»، و«تشجيع إدماج وازدهار الشباب بالزيادة في فرص وسبل المشاركة المتاحة لهم»، و«ضمان قاعدة أساسية من الحماية الاجتماعية تعزز الإدماج والقدرة على التحمل وتجسد التضامن بين المواطنين».

> أول مرحلة من خطط التنمية وبرامج محاربة الفوارق المجالية والاجتماعية، خلال العهد الجديد، تمت خلال الفترة بين 2000 و2004، بالإعلان عن ما سمي حينها بمشروع «مُخطط التنمية»

أما المحور الرابع فيتضمن، خدمة لنفس الغاية، «العمل على انبثاق «مغرب الجهات «مزدهر وحيوي»، عن طريق «تسريع عملية الجهوية المتقدمة موازاة مع لاتمركز فعلي، وتعزيز الموارد المالية والبشرية للجماعات الترابية، وإرساء منظومات مندمجة للدفع بعجلة الاقتصاد على مستوى الجهات، وتعزيز الديمقراطية التشاركية على مستوى المجالات الترابية».

إلى جانب ذلك، نجد متغيرات على المستوى الترابي، حيث نص النموذج على «ضمان إعادة تنظيم متجدد للمستويات الترابية وتشجيع ترابطها»، عبر الاعتراف بمكانة «الدوار» كوحدة ترابية أساسية، وإعادة التفكير في توسيع الخدمات العمومية بالعالم القروي عبر استثمار «الدائرة» كبنية للتنسيق، وملاءمة أدوات التهيئة لخصوصيات المجالات القروية، ودعم أكبر للفلاحة التضامنية والعائلية من أجل صمود العالم القروي».

وينص النموذج على «تيسير تهيئة مندمجة للمجالات الترابية وتحسين السكن وإطار العيش وتعزيز الربط بالشبكات والتنقل»، عن طريق اعتماد «إطار مرجعي وطني للتنمية الحضرية» ينبني على تصور جديد للتخطيط يركز على جودة إطار العيش والتمازج الاجتماعي، وتكريس دور مرفق النقل العمومي كخدمة عمومية أساسية وكنمط مفضل للتنقل، وتحسين الولوج إلى السكن وتبني سياسة للسكن تُعزز التنوع الاجتماعي، وتُسهم في التنقل والاندماج الاجتماعي والاقتصادي وتوفر إطارا أفضل للعيش، وتضمن الاستخدام الفعال للموارد العمومية، «ثم تسريع الإدماج الرقمي للمجالات الترابية.

+ · ·· ·

## بعد عقدين من البرامج والحلول والأوراش، شرعت المملكة في تجريب خارطة طريق جديدة، يُعتقد اليوم أنها واعدة وأكثر صلابة مما سبقها من خطط، ألا وهي النموذج التنموي الجديد

وأخيرا، «الحفاظ على الموارد الطبيعية وتقوية قدرات الصمود لدى المجالات الترابية أمام التغيرات المناخية»، عبر دعم حكامة الموارد الطبيعية، والحرص على التفعيل العملي للاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة، تعزيز المجهودات الرامية إلى تنمية الفلاحة بإدماج كامل للإكراهات المرتبطة باستدامتها، وحسن استغلال إمكانيات الاقتصاد الأخضر والاقتصاد الأزرق اللذان يتولد عنهما تحقيق قيمة مضافة في جميع المجالات الترابية.

ولتجاوز هذا الوضع، الذي تبقى سمته الأساسية توزيعا سيئا للثروة وتهميشا لمواطنين ومناطق على حساب استفادة آخرين من مسار التنمية، يشدّد الحموني على أن أحد أهم المداخل لتجاوز الوضع، هو وضع آليات لمراقبة كل الأنشطة الريعية ومنع المستفيدين منها من التهرب الضريبي وفرض مساهمات معقولة عليهم لتحصيل الأموال المستحقة للدولة.

أما أقصبي فيرى أن مدخل الحّل هو إعادة النظر في التوجهات الاقتصادية التي أدت إلى المشكل، أي التفاوتات الاجتماعية والمجالية والتوزيع غير العادل للثروة، موردا «هي مسألة اختيارات، هل تريد أن تنمّي جهات وأقاليم هي أصلا تعيش حالة لابأس بها من التنمية، أم تريد توجيه الاهتمام للمناطق المهمشة والمعزولة؟». ويلخّص أقصبي المطلوب بـ «الاختيارات التي تتوجه إلى تلبية حاجيات السواد الأعظم من المواطنين».




ASSAHIFA ENGLISH

#assahifa_english

ASSAHIFA ENGLISH

Assahifa English is a digital version issued under the license of the «Assahifa» trademark, which is originally a Moroccan media organization that owns the news website «Assahifa.com», which publishes its content in Arabic.

The English version seeks to promote entrepreneurial journalism, tourism, economics, real estate, the art of living, luxury, travel, fashion and innovation.

Assahifa English targets the category of businessmen, contractors, Lovers of travel and the luxury of living, those who are interested in innovation and the most influential leaders in the economy and technology market, where the English language has become their base for investment in the future, as it is considered the language of business and finance in the world, and registers the fastest growth among foreign languages in the Kingdom of Morocco and the Middle East.




الصحيفة ASSAHIFA.COM
#assahifa www.assahifa.com

# أثرياءٌ استفادوا من قطاعات محظُوظة

## خلال عشر سنوات.. ارتفع عدد الأثرياء في المغرب بـ 35 في المائة

**وللمفارقة، ففي الوقت الذي تتسع فيه الهوّة التنموية بين بعض المناطق، والتفاوتات الاجتماعية بين المواطنين، ارتفع عدد الأثرياء في المملكة بنسبة 35 في المائة في العقد الأخير، أي بين 2013 و2023، وذلك حسب تقرير للشركة العالمية المتخصصة في هجرة الاستثمارات الدولية «هينلي آند بارتنرز».**

**ويضم المغرب أكثر من 6800 شخص تفوق ثروتهم مليار سنتيم، بزيادة 1000 ملياردير عن السنة الماضية، و32 شخصا تفوق ثروتهم مليار درهم، بزيادة 4 أشخاص عن العام الماضي، ثم أربعة أشخاص تفوق ثروتهم 100 مليار درهم، أي مليار دولار، ما يُدخلهم قائمة المليارديرات على المستوى العالمي.**

**ويتركز الأثرياء المغاربة، الذين تفوق ثروتهم مليار سنتيم في ثلاث مدن، هي الدار البيضاء ومراكش وطنجة، بعدد إجمالي يناهز 5 آلاف مليونيرا، وتحتل مدينة الدار البيضاء المرتبة 82 عالميا بعدد مليونيرات يبلغ حوالي 2800 شخص بـ10 ملايين درهم (مليار سنتيم) على الأقل لكل واحد، و14 يملكون أكثر من مليار درهم (100 مليار سنتيم)، وشخصين بثروة تتجاوز 10 مليارات درهم (ألف مليار سنتيم)، فيما احتلت مراكش المرتبة 89 عالميا بحوالي 1400 مليونيرا (بزيادة 500 مليونيرا عن العام الماضي) من بينهم ثمانية أشخاص تتجاوز ثروتهم مليار درهم، وشخصين بثروة تفوق 10 مليارات درهم لكل واحد، أما طنجة فحلّت في المرتبة 94 عاميا، بحوالي 700 مليونيرا، ثلاثة منهم تفوق ثروتهم مليار درهم وبالنسبة لحجمها، تبلغ القيمة الإجمالية لثروة أثرياء الدار البيضاء حوالي 430 مليار درهم، و120 مليار درهم بالنسبة لأثرياء طنجة وأثرياء مراكش.**

ولرسم بروفايل تقريبي لأثرياء بلدنا، يرى أقصبي أن «طبقة الأثرياء في المغرب استفادت واغتنت، في مجملها، من إمكانيات الدولة، ومن الريع بدل إمكانيات السوق، وهي تماما عكس الطبقة البرجوازية الأوروبية في القرن الـ19، والتي اغتنت بالعمل والابتكار والاستثمار والإبداع وخلق مناصب الشغل وبالتنافسية»، ويضيف: «لهذا فبرجوازيتنا نحن ريعية، في عمومها، لم تغتنِ بشكل فاحش فحسب، بل ساهمت في تعميق الفوارق الاجتماعية بين المغاربة، وأدى ذلك إلى تقلّص الطبقة الوسطى، المعطى الذي يبقى معبّرا جدا، على اعتبار أن جميع الدول التي نَمت وتقدمّت لم تُحقق ذلك إلاّ وطبقتها الوسطى اتسعت رُقعتها وليس العكس».

وتبقى الفلاحة والصيد البحري والسياحة والخدمات والصناعة، أبرز القطاعات التي تخلق وتستفيد من عائدات الثروة، ويسجّل المحلل الاقتصادي أن هناك قطاعات استفادت من السياسات العمومية، لأنها كانت أولوية في الاختيارات الاقتصادية، كالفلاحة مثلا، والتصديرية منها على وجه الخصوص، «إذ أن الحكومة راهنت على هذا التوجه، وهو القطاع الذي استفاد من كل الإمكانيات، بما يشمل الإعفاء الضريبي، والدعم، والقروض، والاستثمارات العمومية، وفتح الأسواق عن طريق اتفاقيات التبادل الحر».

> الأذرع الأخطبوطية لأخنوش الممتدة لجميع «الثروات»، وصلت أيضا إلى الغاز الطبيعي الموجود في باطن أراضي المملكة، من خلال دخوله شريكا في «ساوند إينرجي البريطانية» المنقبة عن هذا المورد الطاقي، عبر شركته «أفريقيا غاز»

إلى جانب ذلك، نجد قطاع الإنعاش العقاري، الذي شكّل طبقة اغتنت هي الأخرى في بضعة سنوات، وفق أقصبي، «لأنها اغتنمت الريع والامتيازات التي لا تحصى، ومن ارتفاع أثمنة العقار والزيادة السكانية وتسهيلات الدولة»، دون أن ينسى قطاعات أخرى لها مكانتها في معادلة خلق الثروة كبعض الصناعات، النسيج والمواد الغذائية والصناعات التركيبية وصناعة الأدوية، ثم الخدمات، أي التأمين والأبناك ومراكز النداء» خالصا إلى أنه «بشكل عام أغلب القطاعات المرتبطة بالخارج استفادت وأصبحت من محدثي الثروة، لكون الحكومة راهنت منذ بضعة عقود على العولمة وعلى الاندماج».

### أغنياء المملكة.. ثروة طائلة وشبهات متزايدة

وإذا ما اطلعنا على أحدث نسخة من قائمة ملياردريات العالم الصادرة عن «فوربس»، في فبراير من سنة 2024، نجد أن عزيز أخنوش، رئيس الحكومة المغربية يحتل فيها الرتبة الـ14 على المستوى الإفريقي والأولى على المستوى الوطني، بصافي ثروة يصل إلى 1,7 مليارات درهم، ما يجعله يحتل الرتبة 1781 على مستوى العالم.

أخنوش، نزلت ثروته ما بين 2022 و2023 من 2 إلى 1,5 مليار دولار، قبل أن تعاود الارتفاع حاليا إلى 1,7 مليار دولار مع اقتراب عُمر الحكومة التي يرأسها من منتصفه، والمثير للانتباه في تقرير «فوربس» أن مجال ثروته يشمل قطاعات تؤثر بشكل مباشر على الواقع الاقتصادي والاجتماعي للمغاربة، وخصوصا النفط والغاز والمواد الكيماوية، من خلال مجموعته العائلية القابضة «أكوا» وشركة المحروقات الأولى وطنيا، المنتمية إليها «أفريقيا».

وفي التصنيف نفسه نجد أن رجل الأعمال المغربي عثمان بنجلون يحتل المرتبة الثانية وطنيا والـ15 على المستوى القاري، والـ2063 علميا، بثروة صافية تبلغ 1,4 مليار دولار، مستفيدا من استثمارات «بنك إفريقيا»، الذي يرأسه، بالمغرب والقارة الإفريقية، لكن تقريرا آخر لـ «فوربس» صدر هذه السنة أيضا، يستحضر بنجلون من خلال ترؤسه لمجموعة O Capital القابضة، التي تحتل الرتبة 21 في قائمة أقوى 100 شركة عائلية في العالم العربي.

والملاحظ أنه في عهد حكومة أخنوش، أغنى رجل في المغرب، سجلت المملكة أرقاما مخيفة على المستويين الاجتماعي والاقتصادي، ففي فبراير من سنة 2024 أصدرت المندوبية السامية للتخطيط مذكرة إخبارية كشفت أن معدل البطالة على المستوى الوطني ارتفع من 11,8 في المائة سنة 2022 إلى 13 في المائة سنة 2023، وهو الرقم الأسوأ على الإطلاق منذ سنة 1999 أي طيلة «العهد الجديد»، وبلغ إجمالي العاطلين عن العمل مليونا و580 ألف شخص بعدما كان في حدود مليون و442 ألف شخص قبل ذلك بعام.

وإلى جانب ذلك، فإن الواقع الراهن ينم عن صعوبات كبيرة في مصادر خلق الثروة بالنسبة لسائر المواطنين، من خلال العراقيل والصعوبات التي تواجه المقاولات، فمعطيات مكتب «أنفوريسك»، المتخصص بالمعلومات القانونية والمالية حول الشركات المغربية، الخاصة بسنة 2023، كشفت عن إشهار 14 ألف و245 شركة لإفلاسها، مقابل 12 ألفا و499 شركة سنة 2022 و10 آلاف و600 شركة سنة 2021.

أما نتائج بحث الظرفية لدى الأسر المنجز من طرف المندوبية السامية للتخطيط برسم الفصل الأول من سنة 2024، والصادر في أبريل المنصرم، فقد كشف أن 90,7 في المائة من الأسر المغربية صرحت بعدم قدرتها على الادخار خلال الأشهر الـ12 المقبلة، في حين صرحت 96,9 في المائة من الأسر بأن أسعار المواد المواد الغذائية عرفت ارتفاعا خلال الـ12 شهرا الأخيرة.

**جميع دواليب تسيير الشأن العام يمسّها الفساد، من عدالة وبرلمان وحكومة وقطاع عمومي ومقاولاته ومرافقه، بل حتى داخل المجتمع، فعندما نصل إلى مرحلة أنه، إذا أراد المواطن أخذ حقوقه، عليه اللجوء للرشوة والفساد، فالأمر يصبح خطيرا ومعقدا.**

بقيمة 1,84 مليار درهم.

وأخنوش سيُصبح أيضا المتحكم في أسعار الماء الصالح للشرب الذي سيصل منازل 7 ملايين نسمة من سكان جهة الدار البيضاء سطات، بعدما ظفر التحالف الثلاثي لـ «أفريقيا غاز» مع «غرين أوف أفريكا» المملوكة لكل من «أكوا هولدينغ» ومجموعة O Capital المملوكة للملياردير الآخر عثمان بنجلون، و«أكسيونا» الإسبانية، بصفقة إنجاز أكبر محطة لتحلية مياه البحر في إفريقيا بقيمة 1,5 مليار دولار، من خلال عقد يمتد لـ30 سنة، بعدما وقع عليه الاختيار من لدن شريكه في لحكومة، وزير التجهيز والماء نزار بركة.

هذا لأمر يقودنا إلى شبهة تضارب المصالح التي أصبحت تلاحق أخنوش، السياسي ورجل الأعمال، الماسك بناصيتَي السياسة والاقتصاد، وهو الأمر الذي برز مجددا من خلال دخوله منافسا على صفقة بناء وتشغيل وصيانة المحطة الثالثة لمُجمع الطاقة الشمسية بميدلت «نور ميدلت 3»، من خلال تحالف ثنائي كشفت عنه الوكالة المغربية للطاقة المستدامة، المعروفة اختصارا بـ«مازن»، في دجنبر من سنة 2023، يتكون من «غرين أوف أفريكا» المملوكة له ولبنجلون، و«أكسيونا» الإسبانية.

الأذرع الأخطبوطية لأخنوش الممتدة لجميع «الثروات»، وصلت أيضا إلى الغاز الطبيعي الموجود في باطن أراضي المملكة، من خلال دخوله شريكا في «ساوند إينرجي البريطانية» المنقبة عن

كل ذلك يفرض طرح تساؤلات حول ثروة أخنوش نفسها، فإحدى مصادرها الرئيسية، بل الأهم، هي المحروقات، التي يشتكي المغاربة من ارتفاع أسعارها منذ تحريرها سة 2015، وبالتالي تؤثر مباشرة على واقعهم المعيشي، والثابت أن شركة «أفريقيا» المملوكة لرئيس الحكومة متورطة في تحقيق أرباح غير مشروعة عن طريق ممارسات احتكارية أماط النقاب عنها مجلس المنافسة، والذي وضعها، في نونبر من سنة 2023، في مقدمة 9 شركات فرض عليها غرامة

**في عهد حكومة أخنوش، أغنى رجل في المغرب، سجلت المملكة أرقاما مخيفة على المستويين الاجتماعي والاقتصادي، ففي فبراير من سنة 2024 أصدرت المندوبية السامية للتخطيط مذكرة إخبارية كشفت أن معدل البطالة على المستوى الوطني ارتفع من 11,8 في المائة سنة 2022 إلى 13 في المائة سنة 2023، وهو الرقم الأسوأ على الإطلاق منذ سنة 1999 أي طيلة «العهد الجديد»، وبلغ إجمالي العاطلين عن العمل مليونا و580 ألف شخص بعدما كان في حدود مليون و442 ألف شخص قبل ذلك بعام.**

هذا المورد الطاقي، عبر شركته «أفريقيا غاز»، في مقابل إعفاءات ضريبية مشبوهة كانت «الصحيفة» قد أفردت لها تحقيقا خاصا في عدد فبراير 2024، وهو الأمر الذي دفع المجموعة النيابية لحزب العدالة والتنمية بالغرفة الأولى للبرلمان، إلى طلب رأي مجلس المنافسة في الموضوع على اعتبار أنه ينطوي على شبهات استغلال النفوذ وتضارب المصالح، بالإضافة إلى الاحتكار والتركيز الاقتصادي.

## فسادٌ واحتكارٌ وامتيازات.. عصا في عجلة التّنمية

وتتضاف إلى كل العوامل المذكورة، التي تساهم في توسّع الشرخ بين طبقات المجتمع المغربي، واضمحلال الطبقة الوسطى، عوامل أخرى لا دخل للتخطيط الجيد أو السيء فيها، ولا يد لنجاعة البرامج والسياسات في مُخرجاتها.

والحديث هنا عن نسب الفساد المثيرة هي الأخرى للقلق، والتي تواصلت لعقود طويلة في الصفقات العمومية والإدارة وحتى القطاع شبه العمومي والخاص، وهو

أمر له أوجه وأذرع عديدة مثل الريع والاحتكار وإيلاء مناصب المسؤولية لغير مستحقيها مقابل تهميش الطاقات والكفاءات الحقيقية، الشيء الذي جعل، ويجعل، عددا كبيرا منها يختار مغادرة الوطن صوب آفاق أخرى.

ويحتل المغرب في مؤشرات الفساد مراتب متدنية عالميا، إذ حلّ في الرتبة 94 من أصل 180 دولة، في نسخة 2023 من مؤشر مدركات الفساد الذي تُصدره منظمة الشفافية الدولية «ترانسبارنسي»، وحصل المغرب بذلك على 38 نقطة من أصل 100، وهو ما أفقده 7 مراكز مقارنة بالسنة السابقة، و21 مركزا مقارنة بسنة 2019. بينما حسّنت 10 دول إفريقية ترتيبها وتقدّمت على المغرب، وتتراوح النقاط الممنوحة للدول، في هذا المؤشر، بين 0 و100، الرقم الأدنى يعني أن البلد يعرف فسادا كبيرا، بينما الرقم الأعلى يدّل على أن مناخ البلد خالٍ من الفساد.

وتسجّل مذكرة توصّل بها رئيس الحكومة، عزيز أخنوش، في 6 ماي 2022، من قبل منظمة «ترانسبارنسي – المغرب» المتخصّصة في مكافحة الفساد ونشر قيم الشفافية، أن «الفساد المستشري بالمغرب في مختلف القطاعات يمس العيش اليومي للمواطنين في الإدارات، مثل المستشفيات والمحاكم والمرافق الإدارية، والتي يعاني منها أيضا رؤساء المقاولات في مجال الاستثمار أو في مجال الصفقات العامة».

وهناك فراغ كبير، في التشريع المغربي، في ما يتعلق بتضارب المصالح، وهو ممارسة تسجّل ببلادنا بشكل شبه يومي، أبطالها سياسيون ورجال أعمال ومدراء مؤسسات عمومية ومنتخبون وغيرهم، هذا الوضع جعل العديد من المواطنين والمتابعين للشأن العام يتوسمون خيرا في توجّه الحكومة صوب محاربة الإثراء غير المشروع، عن طريق تعديلات همّت القانون الجنائي.

إلا أن حكومة أخنوش كان لها رأي آخر، بحيث، أمام استغراب أغلب الفاعلين الحقوقيين والقانونيين والنشطاء في مجال الشفافية والحكامة، تم سحب المشروع منذ 2021، بداعي أن هذا الأخير «فيه كثير من الإيديولوجيا وقليل من القانون»، كما سبق وصرّح بذلك وزير العدل، عبد اللطيف وهبي، على الرغم من أن التداول بشأنه استمر لست سنوات كاملة، فيما يرى آخرون أن السبب الحقيقي للتراجع على القانون، المعروف أيضا بـ «من أين لك هذا؟»، هو «حماية المفسدين مما قد يترتب على دخوله حيّز التنفيذ».

**الفساد المستشري بالمغرب في مختلف القطاعات يمس العيش اليومي للمواطنين في الإدارات، مثل المستشفيات والمحاكم والمرافق الإدارية، والتي يعاني منها أيضا رؤساء المقاولات في مجال الاستثمار أو في مجال الصفقات العامة.**

وللمفارقة، المشرف في حكومة بنكيران عن إخراج الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، محمد مبديع، القيادي الحركي، والوزير المنتدب حينها، المكلف بالوظيفة العمومية، سيُتابع أمام القضاء في حالة اعتقال، سنوات قليلة بعد ذلك بتهم تتعلق بالفساد المالي! وهو الوضع الذي يحيلنا على التساؤل عن الحد الذي تصل له جدية المسؤولين المغاربة في مكافحة هذه الظاهرة.

وبالنسبة للريع، فأوجهه عديدة وأغلبها معروف، ومطبّع معه، بداية بالمأذونيات الصغيرة الخاصة بسيارة الأجرة، والتي يحتكر بعض الأشخاص العشرات منها، وصولا إلى مقالع الرمال ومأذونيات النقل عبر الحافلات والصيد في أعالي البحار، وحتى التراخيص المباشرة التي تعطي لأشخاص نافذين حقوقا لا يستحقونها.

وحكومة بنكيران، التي بنت رصيدها الشعبي، إبان ما يعرف بـ«الربيع الديمقراطي»، على شعار «محاربة الفساد والاستبداد» قامت بخطوة اعتُبرت واعدة، أسابيع قليلة بعد تنصيبها، بنشر لوائح مأذونيات سيارات الأجرة الصغيرة، والهدف كان مواصلة نفس النهج مع باقي أشكال المأذونيات، غير أن حظ المغاربة في معرفة من يملك رخص وسائل نقلهم ومن يحوز حق بيع رمالهم وصيد أسماكهم بالقوارب المتوسطة والكبيرة، توقّف عند هذا الحد، وإلى يومنا هذا، لم يعد الموضوع مطروحا لأي نقاش.

في السنوات الأخيرة، شهد المغرب نقاشا كبيرا جدا، حول احتكار شركات المحروقات للسوق، و«تواطئها» بشكل غير أخلاقي لاقتسام الأرباح التي فاقت، حسب تقديرات صادرة عن برلمانيين، 17 مليار درهم خلال فترة ما بعد تحرير أسعار المحروقات، وما أجّج الجدل وأثار انتباه العامة، أن مالك إحدى شركات المحروقات هذه، ليس إلا الوزير السابق للفلاحة والصيد البحري ورئيس الحكومة، عزيز أخنوش.

ما حدث، حسب رئيس اللجنة البرلمانية الاستطلاعية التي حقّقت في الموضوع، عبد الله بوانو، هو أن هامش الربح الذي حققته شركات المحروقات بعد تحرير الأسعار تراوح بين درهمين ودرهمين في اللتر الواحد، بينما لم يكن يتجاوز 60 سنتيما قبل عملية التحرير، وهو ما جعل هذه الشركات تحصّل الرقم المشار له من خلال كمية الغازوال والبنزين المستهلكة وطنيا بشكل سنوي، والبالغة 6,3 مليون طن، وذلك على مدار ثلاث سنوات، حيث جمعت حوالي 7,8 مليار درهم سنة 2016، ومثلها سنة 2017، والبقية خلال الشهور الأولى لسنة 2018. وأمام هذا الوضع، تصبح هذه الظواهر عصا في عجلة تنمية البلاد، وحصى في حذاء تقدّمها، فكم تكلّفنا، إذن، من نقاط في التنمية؟ الجواب على لسان، رشيد الفيلالي المكناسي، الكاتب العام السابق، لـ «ترانسبارنسي – المغرب» والعضو الحالي لمجلسها الوطني، الذي يقول إن الدراسات تقدر كلفة الفساد بالدول بين 1 و4 في المائة من ناتجها الوطني، بينما تشير تقديرات أخرى، غير رسمية، إلى أن كلفة الفساد السنوية بالمغرب تبلغ أزيد من 5 في المائة من الناتج الداخلي الخام، أي ما يعادل 5 مليارات دولار ونصف.

ما هو أكيد بالنسبة لبلادنا، أن الفساد ذو شكل نظامي وبنيوي، يُبرز المكناسي، ويستمر في موضحا «جميع دواليب تسيير الشأن العام يمسّها الفساد، من عدالة وبرلمان وحكومة وقطاع عمومي ومقاولاته ومرافقه، بل حتى داخل المجتمع، فعندما نصل إلى مرحلة أنه، إذا أراد المواطن أخذ حقوقه، عليه اللجوء للرشوة والفساد، فالأمر يصبح خطيرا ومعقدا».

فكيف يمكن إذن، ألا يكون للأمر أثر على التنمية؟ يتساءل المتحدث، ويضيف «بل له آثار على العيش بشكل عام، فمقوّمات التنمية هي المساواة، وعدم التمييز، والعدالة وتطبيق القانون وحماية المستهلك، وبالتالي، فإذا لم تستطع تنمية مقاولتك الصغيرة، مثلا، في مناخ عام من المنافسة الشريفة، عن أي تنمية فردية أو جماعية نتحدث إذا؟».

## تحسّن مُؤشرات التنمية مُقابل زيادة حدّة الفوارق

حسب الدراسة التي أنجزتها المندوبية السامية للتخطيط بعنوان «خلق الثروة في المغرب وتوزيعها بين 2001 و2015»، فإن قيمة الثروة الإجمالية للمغرب تضاعفت في الفترة التي غطّتها الدراسة، حيث انتقلت من 5904 إلى 12.833 مليار درهم، بما يعادل زيادة تصل إلى 5 في المائة في المتوسط، وانتقل الاقتصاد الوطني إلى عتبة جديدة من النمو وهي 4,6 في المائة الآن مقابل 3 في المائة خلال التسعينيات، كما تقلصت نسبة الفقر من 15,3 في المائة إلى 4,2 في المائة.

لكن تحسّن مؤشرات التشغيل والتنمية لا يعني أن حدة الفوارق الاجتماعية تتراجع، بل قد يحصل العكس، وتستمر في الاتساع، يؤكد على ذلك الخبير الاقتصادي نجيب أقصبي، في حديثه مع «الصحيفة» هذا المعطى تؤكده دراسة المندوبية المشار إليها أعلاه،

**أكدت مديرية الدراسات والتوقعات التابعة لوزارة الاقتصاد والمالية في تقرير لها، أن ثلاثة مجالات هي المساهِمة الأبرز في تغذية الفوارق الاجتماعية بالمغرب، وهي التعليم والصحة والتشغيل.**

فتوزيع ثروة المغرب يعرف اختلالا كبيرا، إذ يستهلك 10 في المائة من الأغنياء أكثر من 33 في المائة من خيرات الوطن.

دراسة أخرى لمختبر اللامساواة العالمي، صدرت أواخر 2022، تذهب في نفس الاتجاه، بتأكيدها أن 10 في المائة من المغاربة، فقط، يمتلكون أزيد من 63 في المائة الثروة، بينما يتقاسم 50 في المائة من السكان 5 في المائة منها فقط، وعقّبت المؤسسة على هذا المعطى بالقول إن «التفاوتات ظلت مرتفعة بالمغرب خلال العقود الثلاثة الأخيرة».

فاليوم «هناك أناس، معدودون على رؤوس الأصابع، يستحوذون على ثروات ضخمة جدا، وجزء كبير من هذه الثروات مُحصّل من الريع، كمقالع الرمال ورخص الصيد في أعالي البحار والامتيازات في مجال الفلاحة وغيرها، بينما مدخول الدولة من هذه الأنشطة يعادل الصفر تقريبا»، ينبّه إلى ذلك البرلماني رشيد الحموني.

من جهته، يتساءل باستنكار، علي بوطوالة، القيادي في فدرالية اليسار، في نفس السياق «كيف يعقل أن يتجاوز مستوى معيشة 10 في المائة من الأسر الأكثر ثراء 12 مرة مستوى معيشة 10 في المائة من الأسر الأفقر، حسبما كشفت ذلك منظمة «أوكسفام»؟».

وتشرح مديرية الدراسات والتوقعات التابعة لوزارة الاقتصاد والمالية في تقرير لها، أن ثلاثة مجالات هي المساهمة الأبرز في تغذية الفوارق الاجتماعية بالمغرب، وهي التعليم والصحة والتشغيل.

ويعود بوطوالة للتفصيل في نقطة التفاوتات الحاضرة بالرغم من تحسن بعض المؤشرات المتعلقة بالتنمية، مسجلا أنه رغم الارتفاع النسبي لمتوسط الدخل الفردي في العقدين الأخيرين، «فإن المغاربة لا يستفيدون بنفس الطريقة من هذا الارتفاع، حيث إن 20 في المائة من الأسر الأعلى دخلا تحصل على 53,3 في المائة من مجموع دخل الأسر المغربية، بينما لا تحصل 20 في المائة من الأسر الأقل دخلا إلا على 5,6 في المائة».

كما أن هذه الفوارق اتسعت بسبب تبعات جائحة كورونا، وسنوات الجفاف المتوالية، وتأثيرات حرب روسيا وأوكرانيا التي أدت إلى ارتفاع أسعار البترول والغاز والمواد الأساسية، يضيف بوطوالة، ونتيجة ذلك هي تعرّض 3,2 مليون مغربي للفقر في السنوات الثلاث الأخيرة، وفقدان المغرب سبع سنوات من التقدم، إذ «تراجعت مؤشرات الفقر المطلق والهشاشة الاجتماعية لمستوى 2014 حسب معطيات المندوبية السامية للتخطيط». يردف المتحدث ذاته موضّحا.

هذا، وكان الملك محمد السادس قد أعلن في يوليوز من سنة 2019، في خطاب بمناسبة مرور 20 عاماً على اعتلائه العرش، أن هناك الكثير من الإنجازات المحققة، ولكن «ما يؤثر على هذه الحصيلة الإيجابية، هو أن آثار هذا التقدم وهذه المنجزات، لم تشمل، بما يكفي، مع الأسف، جميع فئات المجتمع المغربي». وأضاف «أن بعض المواطنين قد لا يلمسون مباشرة، تأثيرها في تحسين ظروف عيشهم، وتلبية حاجياتهم اليومية، خاصة في مجال الخدمات الاجتماعية الأساسية، والحد من الفوارق الاجتماعية، وتعزيز الطبقة الوسطى». لتظل هذه الجمل إحدى أقوى ما قيل في موضوع الفوارق الموجودة بين المركز والهامش، والفقير والغني، والمدينة والدوّار.

## في سياق جيو-سياسيّ يطبعهُ الصّراع مع الجزائر وتجاذباتُ القوى الغربيّة

# المبادرةُ الأطلسيّة.. مشروع ملكيّ لبناء علاقات مغربية في العمق الإفريقي

الصحيفة – المهدي هنان

**أزيدُ بقليل على عقدٍ من الزمن مرّ على عودة المغرب إلى «جذورهِ الإفريقية»، وهو التعبيرُ المستعمل من قبل الملك الراحل، الحسن الثاني، في مناسبة سابقة. فمنذ 2013، وإلى اليوم، تعرفُ العلاّقات بين الرباط وعواصم إفريقيا زخماً كبيراً، عزّزتها، منذ ذلك الحين، الزيارات المُتتالية التي قادت الملك محمد السادس صوب دول القارة، بحيث كانت بعضُها الأولى من نوعها منذُ جلوسه على العرش، ثم تُوّجت هذه العودة بدخول الاتحاد الإفريقي من جديد، بناء على دعمٍ من طرف 39 دولة إفريقيّة.**

**بَيْدَ أنّ هذه العلاقة المتجدّدة، يبدو أنّها في طريقها نحو مرحلة أكثر تقدّما من الشراكة، وذلك منذ إعلان المؤسّسة الملكيّة، بمناسبة خطاب الذكرى الـ48 للمسيرة الخضراء شهر نونبر 2023، حيث تم الإعلان عن المبادرة الأطلسيّة التي تفتحُ الباب أمام دول السّاحل لولوج المحيط الأطلسيّ، فضلا عن وضع البنية التحتيّة، والخبرة الوطنيّة، رهن إشارة دول هذه المنطقة. وهو ما يأتي بالتوازي مع مُرور مشروع أنبوب الغاز المغربي- النيجيري، إلى مراحل متقدّمة.**

خُطوات كلّها تجعل من المغرب، بشكل غير مسبوقٍ، فاعلاً مهما داخل رُقعة جيو-سياسية معقدّة، تتقاطع فيها مصالح الدول الغربية المُتصارعة، وتُواجهها، داخليا، تحديات أمنية وسياسية وبيئية كبيرة. فكيف تتموقعُ المملكة وسط كل هذا؟ وما هي أهداف هذه المبادرة الأطلسيّة الجديدة؟ وأين وصلتْ على أرض الواقع؟ وما هي انعكاساتُها الاقتصاديّة والسياسيّة على المغرب، وخاصة على أقاليمهِ الجنوبيّة، وعلى الدول المُستَهدفةِ؟

في هذا السياق يقول الملك محمد السادس في خطابه: «وإذا كانتِ الواجهةُ المتوسطيّةُ، تُعدُّ صلة وصل بين المغرب وأوروبّا، فإنَ الواجهة الأطلسيّة هي بوابة المغرب نحو إفريقيا، ونافذة انفتاحه على الفضاء الأمريكيّ. ومن هنا يأتي حرصنا على تأهيل المجال الساحليّ وطنيا، بما فيه الواجهة الأطلسيّة للصحراء المغربيّة، وكذا هيكلة هذا الفضاء الجيو-سياسي على المُستوى الإفريقيّ. غايتُنا أن نُحوِّل الواجهة الأطلسيّة، إلى فضاء للتواصُل الإنسانيّ، والتكامُل الاقتصادي، والإشعاع القاريّ والدوليّ». هكذا كشفَ الملك محمد السادس، في الخطاب الخاصّ بمُناسبة الذكرى الـ48 للمسيرة الخضراء، عن الملامح الأولى للمبادرة الأطلسيّة، والتي سبقها إنشاءُ إطار مؤسّسي خاص بالدول الإفريقية الأطلسية الـ23، كان المغرب المُساهمَ الأبرزَ في الدعوة لإحداثهِ.

وأبرزَ الملك محمد السادس في الخطاب المُشار له أنّ «المشاكل والصعوبات، التي تُواجه دول منطقة الساحل الشقيقة، لن يتمّ حلها بالأبعاد الأمنيّة والعسكريّة فقط؛ بل باعتماد مقاربة تقوم على التعاون والتنمية المشتركة». وأعلن أن «المغرب مُستعد لُوضع بنياته التحتيّة، الطرقيّة والمينائيّة والسكك الحديديّة، رهن إشارة هذه الدول الشقيقة؛ إيماناً منّا بأن هذه المبادرة ستُشكل تحولاً جوهريّا في اقتصادها، وفي المنطقة كلّها».

هذه إذن هي الخُطوط العريضة لهذا الورش الجديد، يبقى أن نبحث في تفاصيلهِ وأبعاده، والمحطّات التي مهّدت له، وأين وصل التنسيقُ بشأنه علَى أرضَ الواقع بين الدول المعنيّة.

يقُول علال العمراوي، عضو لجنة الخارجيّة بمجلس النواب عن الفريق الاستقلالي، أن المبادرة الأطلسيّة «هي في الأصل مبادرةٌ وطنيةٌ، الجديدُ فيها أنها أصبحت ذات أبعاد إقليميّة ودوليّة، وتُعطي أهميّة كبيرة، كالعادة، للسياسة الخارجيّة للمغرب في القارة الإفريقيّة عبر بُعد إنساني وتنموي لفائدة دول الساحل التي تعرف ظروفاً صعبة، وتربطُها بالمملكة علاقات تاريخية متجذرة». ويضيفُ أنّه من الأدوارِ الأساسيّة للمغرب في المنطقة، تعزيزُ هذا التعاون الذي مرّ لمرحلة جديدة فيها الكثير من الابتكار ومن الجرأة، «على اعتبار أن هذه المنطقة تعرفُ إكراهات كبيرة»، مُوضّحا أن وضع بنياته التحتيّة، سواء من طُرق أو موانئ أو سكك حديديّة، رهن إشارة هذه الدول الشّقيقة، جعلَ من المغرب يبصمُ على مبادرة متكاملة لخلق فضاء جيو-استراتيجيٍّ أصبح ضرورةً في المنطقة.

> «وإذا كانتِ الواجهةُ المتوسطيّةُ، تُعدُّ صلة وصل بين المغرب وأوروبّا، **فإن الواجهة الأطلسيّة هي بوابة المغرب نحو إفريقيا، ونافذة انفتاحه على الفضاء الأمريكيّ. ومن هنا يأتي حرصنا على تأهيل المجال الساحليّ وطنيا، بما فيه الواجهة الأطلسيّة للصحراء المغربيّة، وكذا هيكلة هذا الفضاء الجيو-سياسي على المُستوى الإفريقيّ. غايتُنا أن نُحوّل الواجهة الأطلسيّة،** إلى فضاء للتواصُل الإنسانيّ، والتكامُل الاقتصادي، والإشعاع القاريّ والدوليّ».
>
> مقتطف من خطاب الملك محمد السادس، الخاصّ بمُناسبة الذكرى الـ48 للمسيرة الخضراء

ويشرح عضو لجنة الخارجية بمجلس النواب، في حديثه مع «الصحيفة» بالقول إن الهدفُ هو خلق تنمية اقتصادية في المنطقة برمُتها، كالتي تشهدها الأقاليم الجنُوبيّة للمملكة، هذه الأخيرة التي لا يُمكن فصل سياسة المغرب التنموية بها عن المبادرة الأطلسيّة نفسها. مؤكدا أن البنيات التحتيّة في هذه الأقاليم تطوّرت بشكل كبير، وأصبح لدينا اقتصادٌ بحري متكاملٌ، ومناطقُ لوجستيكيّة، فضلا عن ميناء الداخلة الذي هو في طور الإنجاز، دون إغفال البعد المُستقبليّ في مجال الطاقات المتجدّدة.

وبالعودة للمحطات التي مهّدت الطريق لهذه المبادرة الملكيّة، لا بدّ من التذكير بالاجتماعات المرجعيّة، كما يقُول عبد الحفيظ ولعلو، نائب رئيس المعهد المغربي للعلاقات الدولية. وأبرزُها اجتماع وزراء خارجية الدول الإفريقية الأطلسية لشهر يونيو 2022 بالرباط. «بحيث كان هناك إجماع على جعل الفضاء الأطلسي إطارا للتعاون جنوب-جنوب كما يتمسك بذلك المغرب منذ خطاب الملك محمد السادس شهر فبراير 2004 بأبيدجان، عندما شدّد على أهمية هذا التعاون في تنمية المُواطن الإفريقي»، يضيف ولعلو، في حديثهِ مع «الصحيفة».

وكان الاجتماع الوزاري الأول الذي عُقد بالرباط قد تُوّج بإصدار «إعلان الرباط الأول» الذي أكّد الالتزامَ السياسيّ للدول الإفريقيّة الأطلسيّة بتجسيد شراكتها الهادفة إلى تعزيزِ أواصر التعاون والاندماج بين الدُول الإفريقيّة المُطلة على المحيط الأطلسيّ بُغية توطيد السلام والاستقرار والازدهار المُشترك في المنطقة. إذ تَقرّر عقدُ اجتماعين وزاريين كل سنة، أحدهما على هامش أشغال الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك.

أما الاجتماعُ الوزاري الثاني، الذي انعقد في نيويورك في 23 شتنبر 2022، فعرفَ إطلاق برنامج العمل الذي هو بمثابةِ خارطة طريق لتمكين الدولَ الأعضاء في هذه المبادرة من تحقيق أهدافها المُشتركة، والمتمحورة حول ثلاث أولويّات استراتيجيّة هي: الحوارُ السياسيّ والأمنيّ، والاقتصاد الأزرق، والربطُ البحريّ والطاقة، وحماية البيئة البحريّة والمحافظةِ عليها. فيما عرفَ الاجتماعُ الوزاري الثالث، المُنعقد يوم 12 يوليوز 2023 بالرباط، بـ21 بلداً مشاركاً، إصدارَ «إعلان الرباط الثاني».

وتضمّن برنامجُ العمل توصيات للعمل الجماعيّ بشأن ثلاث أولويات استراتيجية هي حوارٌ سياسيّ وأمنيّ حول مكافحة الإرهاب، والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنيّة، والقرصنةُ البحريّة والهجرةُ غير الشرعيّة؛ والاقتصاد الأزرق، والربط البحري والطاقة؛ ثم التنميةُ المستدامة وحماية البيئة البحريّة والمحافظةُ عليها. إذ سيتمُّ صياغةُ خُطط العمل للمجموعات





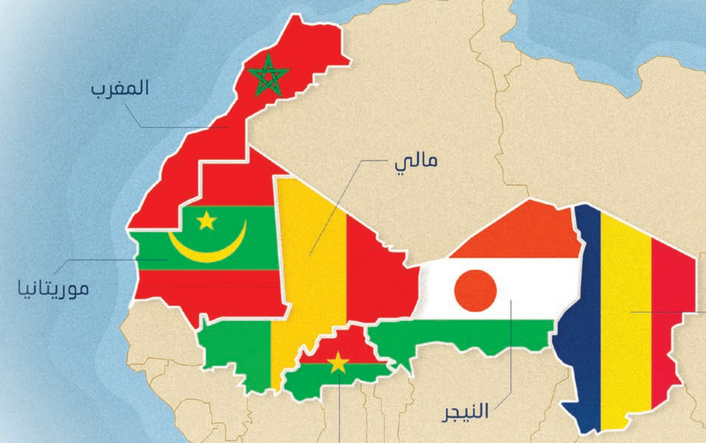


الموضوعاتية الثلاث (المشار لها)، والتي سيترأسُ كل واحدة منها قادة من نيجيريا والرأس الأخضر والغابون. بحيث تتضمن خططُ العملِ إجراءاتٍ ملموسة لتنفيذ هذه الشّراكة.

وبعد حوالي شهر عن الإعلان الملكيّ على المبادرة الأطلسيّة، شهدت مدينة مُرّاكش، أشغال اجتماع وزاريّ للتنسيق بشأن المُبادرة، شاركت فيه مالي والنيجر وبوركينا فاسو وتشاد. واتّفق المُشاركون على إنشاء فريق عمل وطنيّ في كل دولة لإعداد واقتراح سُبل تفعيل هذا الورش. كما اتّفق الوزراء أيضاً على القيام في أقرب الآجال بإعداد المقترحات، التي ستُعرضُ على أنظار الملك محمد السادس، ورؤساء بوركينا فاسو ومالي والنيجر وتشاد.

### مبادرةُ ملكيّة برهاناتٍ إقليميّةٍ

يَرى إدريس لكريني، أستاذ العلاقات الدولية وتحليل الأزمات بجامعة القاضي عياض، أن أهميّة المبادرة الأطلسيّة تكمنُ في التشاركيّة، «إذ أن المغرب يستحضرُ فيها مصالحهُ الاستراتيجيّة بشكل أساسيّ، ولكن أيضاً، مصالح مجموعةٍ من البلدان الإفريقيّة. وأعتقد أن هذه المبادرة ستُعطي دينامية للفضاء الأطلسي وستعزّز التعاون وتشبيك العلاقات بين البلدان المُطلة على هذا المحيط، بصورةٍ تخدم مصالح هذه البلدان، وتُعزز السلم والأمن داخل هذا الفضاء».

ويُسجّل، في حديثه مع «الصحيفة»، أنّهُ ستكون للمبادرة تبعاتٌ اقتصادية مهمة جدا بالنسبة للمغرب، إذ ستسمحُ بإعطاء دينامية للمناطق المُطلة على المحيط الأطلسيّ، وخاصة الأقاليم الجنوبيّة التي يُراهن عليها المغرب لأنها تستأثر بمكانة مهمة، خاصةً بعد اهتمام كبير لقوى دوليّة عبرت عن رغبتها في الاستثمار داخل هذه الأقاليم الواعدة والزاخرة بالعديد من الفُرص الإستثمارية.

وعلاقةً بالسياق الجيوسياسيّ الذي تأتي فيه، يُوضّح أستاذ العلاقات الدولية أنها امتداد للخطوات التي يُقدم عليها المغرب، وتعكس دينامية السياسة الخارجيّة المغربية، استحضاراً للتحولات المتسارعة التي يشهدُها العالم، سواء على مستوى الأمن الطاقي والغذائي أو على مستوى الرغبة في إرساء شراكات جديدة تعُود بالمنفعة على المصالح الجيو-استراتيجية للمغرب.

> **تضمّن برنامجُ العمل توصيات للعمل الجماعيّ بشأن ثلاث أولويات استراتيجية هي حوارٌ سياسيّ وأمنيّ حول مكافحة الإرهاب، والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنيّة، والقرصنةُ البحريّة والهجرةُ غير الشرعيّة؛ والاقتصاد الأزرق، والربط البحري والطاقة؛ ثم التنميةُ المستدامة وحماية البيئة البحريّة والمحافظةُ عليها.**

وتدخُل كذلك، يُسجّل لكريني، ضمن محاولةٍ لتجاوز مجموعة من التضييقات والسلوكات غير المحسوبة التي تقومُ بها الجزائر على وجه الخصوص. ويشيرُ هنا للقطيعة المُعلنة من جانب واحد. و«التي أخذتْ في الآونة الأخيرة، مع الأسف، مسارات خطيرة، أبرزُها المناورات الرامية لمحاولة إحداث تكتل إقليميٍّ بديل عَن الاتحاد المغاربي يستثني المغرب وموريتانيا، بصورة تسيء لمصالح المنطقة ولما كان ينشدُه الأجداد، وخصوصا الحركات الوطنية المُقاومة للاستعمار بهذه الدول. أما المغرب فلا يردُّ على هذه المناورات الجزائرية، وعياً منه بأنها لا تُعبر عن المجتمع الجزائري ولا عن نُخبه الحقيقية التي لم تُعطَ لها الفُرصة منذ عدّة عقود. كما أن المملكة واعيةٌ بأنه مع رحيل العسكر عن الحكم، ستكون هناك سياساتٌ أخرى ورُؤية مغاربيّة مُختلفة».

كما تُحاول المبادرة الأطلسيّة، بحسب المتحدث ذاته، أن تتجاوز فراغاً موجُودا في منطقة المحيط الأطلسي، «خُصوصا وأنّ هناك فُرصا مُرتبطةً باستثمار الخيرات الطبيعيّة والعلاقات التّجارية وحتى المُقومات السياحيّة، والتي يُمكن أن تنعكسَ، مُجتمعة، على مصالح المغرب وعلى وضعهِ الجيو-استراتيجي بالمنطقة».

فالرُّقعة الجيو-سياسية التي تتحرّك فيها ماكينة الدبلوماسية المغربيّة ليست أرضاً قاحلةً. بل على النقيض من ذلك تماماً، هي فضاء معقدّ، تتقاطع فيه مصالحُ الدول الغربيّة المُتصارعة، وتُواجه هذا الفضاء، داخليا، تحدياتٌ أمنيّة وسياسيّة وبيئيّة كبيرة.

في هذا السياق،. يشرح عبد الحفيظ ولعلو، نائب رئيس المعهد المغربي للعلاقات الدولية أن «هُناك فاعلون متنوعون في هذه المنطقة، كروسيا والصيّن وفرنسا والاتحاد الأوروبيّ والولايات المتحدة الأمريكيّة، والبرازيل وإسرائيل أيضاً، كُل هؤلاء حاضرُون بثقلهم، إلى جانب المغرب، الذي يُعتبر قوة صاعدة في المنطقة. فمنذُ 1999 أجرى الملك، محمد السادس، على سبيل المثَال، ما يزيد عن 38 زيارة رسمية في أكثر من 15 بلد أطلسي إفريقي». وهذا الحُضور الدولي في المنطقة، يضيف ولعلو، يكون عبر تعاون اقتصاديّ وطاقيّ وأمنيّ، «كالحال مع فرنسا، مثلا، التي

> **الرُّقعة الجيو-سياسية التي تتحرّك فيها ماكينة الدبلوماسية المغربيّة ليست أرضاً قاحلةً.** بل على النقيض من ذلك تماماً، هي فضاء معقدّ، تتقاطع فيه مصالحُ الدول الغربيّة المُتصارعة، وتُواجه هذا الفضاء، داخليا، تحدياتٌ أمنيّة وسياسيّة وبيئيّة كبيرة.

تتدخل منذ عقود، بطلب من بعض هذه الدول، لمحاربة الإرهاب وإرساء السّلم. وهو نفسُ الهدف الذي أدى لإنشاءِ مجمُوعة دول الساحل الخمس (تضمُّ كل من بوركينا فاسو وتشاد ومالي وموريتانيا والنيجر)، كما أنه نفس الهدف الذي جعل بعض هذه الدول تنفتحُ على روسيا، عن طريق أداتها فاغنر.

وقد أعلنَ «تحالفُ دول الساحل»، مؤخّراً، الانسحابَ من المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (إيكُواس)، التي تضمُّ 15 عضواً من بُلدان غربِ إفريقيا. وأرجعَ البيانُ المشتركُ الذي صدرَ عن الدول الثلاث، الانسحابَ لما اعتبرهُ خُضوع المُنظمة «لتأثيرِ بعض القوى الأجنبيّة التي تعملُ ضد أهداف المجموعة ومبادئها العظيمة التي تأسّست من أجلها». كمَا أن التحالُف يُعتبر مُعطلاً، عمليًا، وفي طريقه نحو الحلّ النهائي، جراء انسحاب كل من مالي وبوركينافاسو والنيجر منهُ.

«فنحنُ إذن أمام رُقعة جيو-سياسيّة مُعقدة، فيها مصالحٌ ذات طابع رابح-رابح بين هذه الدول والقوى الأجنبيّة، لكن فيها أيضاً العديدُ من التحديات التي تفرضُ على الدول الإفريقيّة التفاوض بذكاء حتى تتجنّب أن تتدخل هذه القوى المذكورة في شؤونها الداخليّة»، يُبرز عبد الحفيظ ولعلو.

## مُستقبل المنطقةِ في ظلّ المشروعِ الأطلسيّ

يرَى علال العمراوي، عُضو لجنة الخارجيّة بمجلس النواب أن انعكاس المبادرة الأطلسيّة على دُول السّاحل، سيكُون عبر تعزيز التكامل بين هذه الدول.«فتطويرُ الاقتصاد هو مدخل أساسيّ لخلق الأمن والاستقرار في المنطقة. إذْ أنّه مع التغيّر المناخيّ الذي يشهدهُ العالمُ، وتعرفهُ منطقتنا بشكل أكثر حدّة، تبقى التّنميةُ الاقتصاديّة ذاتُ أهميّة بالغة، وهو، على كُلّ حال، جوهرُ العمل الدبلوماسيّ الذي يقوده الملك محمد السادس منُذ سنين عديدة، عبر خلقِ شراكاتٍ مع دُولٍ إفريقيّة. كما أن المغربَ هُو أكبر مستثمر في منطقة غُرب إفريقيا، وهو أيضاً رائدٌ في مجال التبادل الثقافي والتعاون في المجال الديني والجامعي والتقني والبحث العلمي، دون أن ننسى المساعدات التي قدمها لهذهِ الدُول بعد جائحة كورونا ومساهماته أيضا في ما يخصُّ التغيّرات المناخيّة والبيئيّة بهذه الدول بعد قمة كُوبّ 22 بمراكش».

ويعُود التعاون المغربيّ الإفريقيّ في فترة حكم الملك محمد السادس، للبدايات الأولى، وبالضبط سنة 2000، عن طريق القرار الملكيّ القاضي بإلغاء ديون الدُول الإفريقية الأقل نُموا وذلك بإعفاء منتوجاتها من الرُسوم الجمركيّة عند دُخول السوق المغربيّة. وتم إحداث مُؤسسة محمد السادس للتنمية المُستدامة، والتي تتولّى القيام بمهام إنسانيّة بالقارة الإفريقيّة. ومن أبرزِ مشاريعها تشييدُ مصحة محمد السادس للرعاية ما قبل وبعد الولادة بباماكو، والتي تم تدشينُها وتسليمها للسلطات الماليّة يوم 7 يوليوز 2022، وكذا مركز التكوين المهني في مجالات البناء والأشغال العمومية والسياحة والترميم.

وفي مجال التكوين، تُعتبر دول الساحل من أبرز المستفيدين لتلبية طلبها في المجال الديني، بتكوين 500 من الأئمة في مالي، و200 إماما نيجيريًا، و199 إماما تشاديًا في معهد محمد السادس لتكوين الأئمة المُرشدين والمُرشدات. كما شكّل تكوينُ الأطر، سواء على المستوى الجامعي والتقني أو المهني، الجانب الأبرز من أوجه هذا التعاون. بحيث ارتفعَ إجمالي عدد الطلبة المنحدرين من منطقة الساحل، الذين يستفيدُون من منح دراسية لمتابعة الدراسة في مؤسسات التعليم العالي العُمومية برسم العام الدراسي 2023-2022، إلى 741 طالبا من مالي و 478 طالبا من النيجر و493 طالبا من بوركينافاسو و374 طالبا من تشاد.

> أعلنَ «تحالفُ دول الساحل»، مؤخّراً، الانسحابَ من المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (إيكُواس)، التي تضمُّ 15 عضواً من بُلدان غرب إفريقيا. وأرجعَ البيانُ المشتركُ الذي صدرَ عن الدول الثلاث، الانسحابَ لما اعتبرهُ خُضوع المُنظمة «لتأثيرِ بعض القوى الأجنبيّة التي تعملُ ضد أهداف المجموعة ومبادئها العظيمة التي تأسّست من أجلها». كمَا أن التحالُف يُعتبر مُعطلاً، عمليًا، وفي طريقهِ نحو الحلّ النهائي، جراء انسحاب كل من مالي وبوركينافاسو والنيجر منهُ.

هذا وتمّ، بأوامر ملكيّة، إرسال عدة أطنان من المُساعدات الإنسانيّة (أغذية، أدوية، أغطية، خيام، وغيرها)، وذلك عقب الفيضانات التي اجتاحت العاصمة البوركينابية. وخلال فترة مكافحة جائحة كوفيد19-، قدّم المغرب العديد من التبرّعات التي تشملُ المعدات الطبيّة والأدوية لدول الساحل.

وخلال شهر رمضان الماضي، تم افتتاحُ مسجد محمد السادس بأبيدجان الإيفوارية، وهو معلمة معماريةٌ مغربيّة مُهداة للشعب الإيفواري، لقيت استحسانا واسعاً. وتمتدُّ على مساحة 25 ألف متر مربع، وتشملُ قاعة للصلاة بطاقة استيعابية تناهز 7 آلاف مصل، وكذا قاعة للندوات ومكتبة ومركّبا تجاريًا وفضاءاتٍ خضراء ورواقاً إداريًا ومسكناً للإمام وموقفاً للسيارات.

ومن أوجُه الالتزام المغربي، تجاه عدد من دُول الساحل، كذلكَ، أزمةُ وباء «إيبولا» التي شهدتها سنة 2014 منطقة غرب إفريقيا، والذي انتشر بشكل واسع في غينيا وليبريا وسيراليون، وبدرجة أقل في السنغال ومالي ونيجيريا، ليحصُد آلاف الأرواح. مُعظم شركات الطّيران العالميّة أوقفت رحلاتها، حينها، إلى عواصم البُلدان المتضررة. إلاّ أنّ الخُطوط الملكية المغربية، بدوافع إنسانيّة، شكلت الاستثناء، واستمرّت في برمجة رحلاتها، كاسرةً بذلك الحصار المضروبَ على هذه الوِجهات.

«هذه المُبادرة، في الحقيقة، تدُخل ضمن رؤية استراتيجيّة شاملة، فلا يُمكننا تحقيقُ تنمية واستقرار بلادنا، في خضمّ ما يعرفُه العالم من تطورات، دون أخذ بعينِ الاعتبار استقرار إخواننا في الجوار، سواء القريب أو الإقليمي»، يقولُ العمراوي، ويُضيف أنها مرتبطة أيضا بمشروع أنبوب الغاز المغربي النيجيري، بحيث «لا يُمكن فصل تنمية المنطقة عن مصير البلدان الأخرى، لأن تحدياتنا كمملكة مغربيّة وكشعب، مُرتبطة هي الأخرى بالتحديات التي يعيشها إخواننا في دول الساحل خاصّة».

> ارتباط المغرب بمُحيطه الأطلسي-الأمريكيّ، وشراكاتِهِ المُتعدّدة مع دول الاتحاد الأوروبيّ، يُؤهله للعب دور كبير في تطويرِ هذا الفضاء. **إذْ هناك 23 دولة إفريقية مُطلة على المحيط الأطلسي، وهي مُهمةٌ للاقتصاد العالمي، بحيث تشيرُ تقديرات للبنك الدولي إلى أن هناك 50 مليون فرصة عمل بإفريقيا قد تُساهم بنحو 21 مليار دولار.**

وقد قطعَ المشروع المغربي النيجيري لأنبوب الغاز، أشواطا كبيرةً، إذ حصل مؤخرا على تمويلات مُهمة، ومرّ حسب تصريحات رسميّة، إلى مرحلة متقدّمة من التخطيط. إذ ستبلغُ سعته حوالي 30 مليار متر مكعب، بينما تصلُ تكلفتهُ لحوالي 25 مليار دولار، بطُول يصلُ إلى حوالي 6 آلاف كلم. بحيث سيمرّ عبر 13 دولة هي (نيجيريا، بنين، توغو، غانا، ساحل العاج، ليبيريا، سيراليون، غينيا، غينيا بيساو،غامبيا، السنغال، موريتانيا، المغرب). وتُشير التوقّعات إلى أن مرحلة بداية الأشغال على أرض الواقع ستكُون بين أواخر السنة الجارية وبداية عام 2025، وعند اكتمال هذا المشروع، سيكونُ أطول خط أنابيب بحريّ في العالم.

«هُناك تحديات تهُم كُل ما يتعلق بالاستقرار السياسيّ والتعاون الأمنيّ والاقتصاد الأزرق وحماية البيئة في هذه المنطقة، إلاّ أن هُناك، أيضاً، مؤهلات سياسيّة واقتصاديّة وأمنيّة يزخر بها هذا الفضاء الإفريقي الأطلسي»، يُسجّل ولعلو. ويزيدُ أنّ ارتباط المغرب بمُحيطه الأطلسي- الأمريكيّ، وشراكاته المُتعدّدة مع دول الاتحاد الأوروبيّ، يُؤهله للعب دور كبير في تطوير هذا الفضاء. إذْ هناك 23 دولة إفريقية مُطلة على المحيط الأطلسي، وهي مُهمةٌ للاقتصاد العالمي، بحيث تشيرُ تقديرات للبنك الدولي لأن هناك 50 مليون فرصة عمل بإفريقيا قد تُساهم بنحو 21 مليار دولار.

إذن فالصُّورة العامّة، يُردف المتحدث ذاته، تُبين أن هُناك منطقةً واعدةً ذات مُؤهلات كبيرة، وهُناك دوراً مغربياً رائداً، ثُمّ هناكَ تجاوباً وتفاعلاً إيجابياً مع هذه المُبادرة من طرفِ كل الدُّول المُطلّة على المُحيط الأطلسيّ ودُول السّاحل.

> تضمُّ الدول الأطلسيّة ودول الساحل 23 دولة. النيجر بنحو 25 مليون نسمة، تُغطي الصحراء نحو 80 في المائةَ من مساحة البلاد، وتمتلكُ واحدا من أكبر احتياطات العالم من اليورانيوم، وكمياتٌ كبيرة من النفط. أما بوركينا فاسو، التي تضمُّ 21 مليون نسمة، فتعتمد على الزراعة التي تسمى بزراعة الكفاف، أي التي تُوفر احتياجات الأسرة الصغيرة فقط. وتشاد خامس أكبر دولة إفريقية من حيث المساحة، غنيّة بالنفط، وتضمُّ 14 مليون نسمة، وتعتمدُ على الزراعة. وموريتانيا التي تضم 4.2 مليون نسمة يعتمد اقتصادُها على الصيد البحريّ، لتوفرها على سواحل مُطلة على المحيط الأطلسي، فضلاً عن توفُّرها على ثروات معدنيّة مثل الحديد والنحاس والذهب. بينما مالي التي بتعداد سكانيّ يقدّر بنحو 21 مليون نسمة، يعملُ ثلاثة أرباع سكانها في الزراعة، رغم أن خُمس أراضي البلاد فقط هي القابلة للزراعة. أما نيجيريا، التي هي أكبر دولة في القارة الإفريقيّة من حيث عدد السكان، بأكثر من 218 مليون نسمة، فتتوفر على واحد من أكبر اقتصادات القارّة، وتعتمدُ أساسا على النفط والمُنتجات النفطيّة. ويضمُّ المجال البحري لإفريقيا الأطلسية 23 بلدا ويمتد لأكثر من 12 ألف كلم، ويحتضنُ هذا المجال المُمتد أحد أكثر الطرق البحرية استخداماً وحركيّة بالعالم مما يُضفي عليه بعدا استراتيجيًا .أما المخاطرُ الطبيعيّة التي تُهدد الواجهة الأطلسيّة الإفريقية، حسب الخُبراء، فتُوجد على رأسها البراكين والزلازل والبراكين الطينيّة المُرتبطة بهيدراتِ الغاز والمخاطرُ الطبيعيّة الكُبرى ذات الصلةَ بالظُروف المناخيّة، مثل ارتفاع منسُوب مياه البحر الناتج عن الاحتباس الحراريّ.

# التعديل الحكومي المرتقب

## رؤوس بعض وزراء «حكومة الكفاءات» أينعت.. وحان وقت قطافها!

الصحيفة – خولة اجعيفري

**بات في حكم اليقين حدوث رجّة في الحكومة الحالية مرتبطة بتعديل مرتقب في مكوّناتها، وفق ما أكدته تصريحات رئيس الحكومة، عزيز أخنوش، أثناء حلوله ضيفا على برنامج خاص مشترك على القناتين الأولى والثانية نهاية أبريل المنصرم، وهو يربط بين حدوث هذا العرف السياسي الذي بات مألوفا في أذهان المغاربة وتوقعاتهم ووقفة التأمل التي ستقوم بها أحزاب الأغلبية الثلاثة لتحديد الأولويات الجديدة في منتصف الولاية الثانية.**

**ودأبت الحكومات المتعاقبة، على تقديم حصيلتها بعد مرور نصف الولاية الحكومية، أي سنتان أو ثلاث سنوات، وهو تماما ما قام به أخنوش، نهاية أبريل الفارط، استنادا إلى نص دستور 2011 الذي يقول إن رئيس الحكومة مُطالب بأن يعرض أمام البرلمان الحصيلة المرحلية لعمل الحكومة، إما بمبادرة منه أو بطلب من ثلث أعضاء مجلس النواب أو من أغلبية أعضاء مجلس المستشارين.**

**بالتالي، من الطبيعي أن يعقب هذا التحصيل الحكومي إجراء تعديل وزاري يتزامن وانتصاف الولاية الحكومية، سيّما أن النصف الثاني تُراهن عليه الأحزاب المتزعمة للأغلبية انتخابيا بالدرجة الأولى، وبالتالي تحاول بلوغ التوافق بين قادة ائتلافها على صيغة التعديل المقبل وعدد الوزراء الذين سيغادرون الحكومة قبل أن يتقدم رئيس الحكومة، بطلب إلى الملك محمد السادس من أجل التأشير على الأسماء الجديدة، وفقا للاختصاصات الدستورية.**

وبناء عليه، بدأ مجموعة من الوزراء يتحسّسون رؤوسهم خوفا من مقصلة الإعفاء، لاسيما المسؤولون الحكوميون الذين كان مردودهم دون سقف المأمول ولم ينجحوا ميدانيا وتواصليا، وأولئك الذين لا يحوزون رضا الشارع المغربي بمن فيهم من فشلوا في إخماد نيران إضرابات القطاعات التي يدبرونها، ولم يكونوا عند حسن تطلعات الرهانات الكبيرة والملفات الثقيلة والاستراتيجية التي رسم معالمها خطاب العرش الأخير، وفق توجيهات تؤطر عمل مختلف الفرقاء والفاعلين في الحياة السياسية، والمركزة أساسا على قيمة الجدية لربح رهان التنمية، وكل ذلك في خضم التحولات الجيوسياسية والاقتصادية التي يشهدها المغرب، والمتعلقة أيضا بالتحضير الذي يستلزم جدية أكبر لاحتضان المغرب لكأسي إفريقيا في 2025 والعالم في 2030، والتنسيق المحكم اللازم لعشرات القطاعات الحكومية، تزامنا مع تسريع وتيرة إعادة إعمار منطقة الحوز بعد الزلزال العنيف الذي شهدته، والتحديات الاجتماعية والاقتصادية الأخرى المتعلقة ببرامج الدولة الاجتماعية.

ومن المؤكد، أن التعديل الحكومي المرتقب؛ باعتباره ضرورة سياسية يفرضها واقع الحال، هو تحدٍّ صعب سيُجابهه الائتلاف الحكومي الثلاثي، الساعي إلى البحث عن مشروعية جديدة، مع تجنّب حدوث أي شرخ أو تصدُّع ينسفُ لُحمته، سيّما وأن أحزاباً في المعارضة أبدت رغبتها في الانضمام للأغلبية عبر بوابة هذا التعديل.

ومع ارتفاع وتيرة التوقعات بشأن التغييرات الحكومية المرتقبة، ترصد «الصحيفة» مختلف الإخفاقات ومكامن العجز التي عرقلت وزراء في تدبير جملة من «القلاقل» التي ضاعفت الاحتقان في مجموعة من القطاعات الاستراتيجية، لتضعهم حصيلتهم «الهزيلة» على رأس لائحة «المُكردعين» المحتملة من النسخة الأولى لحكومة 8 شتنبر 2021.

> **بدأ مجموعة من الوزراء يتحسّسون رؤوسهم خوفا من مقصلة الإعفاء، لاسيما المسؤولون الحكوميون الذين كان مردودهم دون سقف المأمول ولم ينجحوا ميدانيا وتواصليا، وأولئك الذين لا يحوزون رضا الشارع المغربي بمن فيهم من فشلوا في إخماد نيران إضرابات القطاعات التي يدبرونها، ولم يكونوا عند حسن تطلعات الرهانات الكبيرة والملفات الثقيلة والاستراتيجية التي رسم معالمها خطاب العرش الأخير**

### وهبي.. نجم «زلات اللسان» في نصف الولاية

يتسيّد وزير العدل، عبد اللطيف وهبي، قائمة وزراء «حكومة أخنوش» المهددين بمغادرة منصبهم الحكومي. فمنذ الأشهر الأولى من عمر الحكومة بصم وهبي على هفوات متعددة لعل أبرزها ما بات يُعرف إعلاميا بفضيحة امتحان ولوج مهنة المحاماة، التي شكك راسبون في نزاهتها عقب تسريبات كشفت ورود أسماء لأقارب محامين وقضاة وموظفين بوزارة العدل من بينهم أحد أبنائه.

وعوض أن يُقابل الوزير «البامي» الغضب المتصاعد للراسبين في امتحان الأهلية بالإيضاحات اللازمة التي تُثبت نزاهة الامتحان وفتح تحقيقات في الموضوع، اختار أسلوب الاستفزاز والتهديد، ما زاد الأوضاع تأزيما ودفع المعنيين للخروج إلى شارع الاحتجاج ليتحول هذا الملف لقضية رأي عام تجاوزت حدود البلاد، تزامنا أيضا وتصاعد وتيرة غضب القضاة والمحامين غير الراضين عن تدبير وهبي للقطاع، واستفراده بالقرارات التي تمسهم بالدرجة الأولى.

وجعل هذا الاحتقان المتزايد الوزير وهبي مضطرا في النهاية إلى طأطأة رأسه والإذعان بإعادة إجراء امتحان آخر للمحاماة بأمر من رئيس الحكومة عزيز أخنوش، عقب التوصيات والمقترحات التي قدمتها مؤسسة وسيط المملكة حول هذا الملف.

هل انتهت مشاكل وهبي هنا؟ الجواب هو لا، فقد واصل اعتماد ذات الأسلوب الاستفزازي مع الصحافيين وفي مناسبات رسمية عدة تتطلّب رزانة رجل دولة، على غرار سقطته في لقاء بتارودانت تعمّد فيه التلفظ بعبارات وصفت بـ «السوقية» وبأسلوب تهديدي متعال في وجه المدير الإقليمي لوزارة الثقافة بالمدينة في قوله: «شوف كنعرف كولشي وكنعرف لون التقاشر اللي أنت لابس»، بل ذهب أبعد من ذلك بترامیه على اختصاص الأمن بالقول «واش أنا وزير العدل، شنو هو الدور ديالي؟ هو الأمن، أنا المؤسسات كلها كتشتاغل معايا».

وعاد الوزير المثير للجدل إلى استفزاز النسيج الحقوقي والمغاربة عموما، بتصريحات أخرى اعتبرت مسيئة للمغربيات، عندما تحدث فيها عن التقنية الطبية (ADN) المتعلقة بإثبات النسب للأبناء بالحمض النووي من جهة الآباء، وهو يقول: «هيا اعملوا النسب بـ ADN. وكلما مرّ طفل افحصوه لتبحثوا عن أبيه». قبل أن يضيف بشكل ساخر: «وقتها ستجد المغربيَّ يسير في الطريق متبوعاً بعشرين طفلاً».

وفي زلزال الحوز، جرّ الوزير وهبي خلفه ركام «بوليميك» كبير، عندما رحب في تصريح تلفزي بعرض الجزائر تقديم مساعدات للتخفيف من آثار الزلزال في وقت كان المغرب قد أعلن مسبقا رفضه لأي مساعدات خارجية، وهو التصريح

الخطير الذي استغلّه قصر المرادية لصالحه مجنّدا إعلام البلد في التغطية المستفزة للحدث. وبعد أيام قليلة ذلك، عاد وهبي ليُطل على المغاربة والعالم بـ«بيجاما» النوم عبر قناة «بي بي سي» الدولية عند حلوله ضيفا عليها، كما ظهر بعدها بصور أخرى مستفزة وهو يوزع بعض المساعدات على مجموعة من السكان المتضررين من الزلزال بإقليم تارودانت هو يضحك في مشهد غير مألوف ولا يتناسب وحجم المأساة التي تكبدتها ساكنة المنطقة.

ولم تنته خروقات وهبي عند ما سبق، فقد استغل انعقاد لجنة العدل والتشريع لمناقشة قانون المسطرة المدنية، ليطالب النواب البرلمانيين بمناصرة «الصف الحدائي» لتمرير التعديلات خوفا من عودة الإسلاميين للحكومة ضمن التعديل المرتقب، كما استدعى مجموعة من الجمعيات والمنظمات الحقوقية وأكد لها بأن تعديلات مدونة الأسرة الجديدة المرفوعة لأنظار الملك محمد السادس، لم تستجب لمطالبهم الحداثية وأنها «محافظة»، وهو ما جر عليه انتقادات كثيرة.

### ميراوي.. وزير «هلامي» يحتمي بـ»ديوان الأصدقاء»

طيلة النصف الأول من الولاية الحكومية، طفت إلى السطح العديد من الانتقادات بسبب اتهامات تهم «خروقات» مالية وأخلاقية قام بها عبد اللطيف ميراوي، مستغلا موقعه وزيرا للتعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، الذي حصّنه من أي محاسبة، بما فيها توقيعه اتفاقية مع جامعة التكنولوجيا Belfort Montélimar، بصفته رئيسا لجامعة القاضي عياض بمراكش، من أجل خدمة مشاريع الفرنكوفونية، مقابل تلقي تعويضات بقيمة تقارب 260 ألف أورو، على أساس أن الجامعة الفرنسية ستتكفل بـ90 في المئة من كلفة الاتفاقية.

وتغاضى الوزير ميراوي أيضا عن ظهور اسم طالبة في لائحتين للناجحين في مباريات الماستر بشعبة الاقتصاد بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بتطوان، التابعة لجامعة عبد المالك السعدي، وهما المباراتان اللتان أجريتا في وقت واحد قبل أن تبرر إدارة الكلية الأمر بوقوع خطأ تقني خلال وضع اللوائح النهائية لكون الطالبة سبق لها الترشح في الماسترين، الأمر الذي أثار احتجاجات طلابية.

وكان وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، البطل الرئيسي في قصة تمكين حميد وهبي، شقيق وزير العدل عبد اللطيف وهبي، من الترخيص اللازم لإحداث جامعة خاصة بمدينة أكادير «لا تستوفي الشروط القانونية»، وذلك مُقابل إقصاء جامعات أخرى وضعيتها القانونية أسلم، وهو الخبر الفضيحة الذي كانت «الصحيفة» انفردت به في يوليوز الماضي، ورفض المسؤول الحكومي تقديم أي تفسيرات بخصوصه على الرغم من إصرار الجريدة على التواصل معه، كما لم يُفتح أي تحقيق بهذا الخصوص.

ومن فضائح تضارب المصالح التي اختص بها ميراوي وانفردت «الصحيفة» بنشرها وقتها، هو دفعه مدير الوكالة الوطنية لتقييم وضمان جودة التعليم العالي والبحث العلمي السابق، المختار بكور، لوضع استقالته المكتوبة رسميا من منصبه، احتجاجا على الضغوطات «المتزايدة» التي مارسها عليه لاستمالته من أجل خرق القانون والتأشير على تراخيص لجامعات تعود لمسؤولين حزبيين خلال مداولات اللجنة المختصة، وهي الفضيحة الأخرى التي لم يتم فتح تحقيق بشأنها.

ويسعنا توسيم ميراوي بـ«الصديق الوفي»، بعدما حول ديوانه إلى مجمع يضم 14 صديقا مقربا منه، محطما بذلك الرقم القياسي في عدد أعضاء الديوان الذي يتقاضون تعويضاتهم من المال العام، علما بأن المرسوم المنظم لدواوين ومستشاري الوزراء ينص على خمسة أعضاء فقط على الأكثر من ضمنهم مدير الديوان.

ولم يتمكن ميراوي بمعية زميله في الحكومة وزير الصحة والحماية الاجتماعية خالد آيت الطالب، من إخماد الغضب المستمر لطلبة الطب والصيدلة وطب الأسنان وحثّهم على التراجع عن الإضراب الشامل الذي تعرفه كليات الطب، وهو الملف المؤرق الذي بات يهدد الحكومة الحالية، والذي لم تؤججه سوى تصريحات الوزيرين «المستفزة» وفق تعبير الطلبة المعنيين، والتي وصلت حد تهديدهم بالحصول على نقطة «صفر» والتشكيك في وطنيتهم، واتهامهم بالتجند لصالح أجندات معادية.

ووصف ميراوي، احتجاجات الطلبة المقاطعون للدراسة بـ «الترهيب»، معتبرا أن الحكومة ستكون حريصة على السلامة النفسية والجسدية للطلبة الذين يتابعون دراستهم، وأنها «ستكون حازمة أمام تصرفات التشهير والابتزاز والتنمر، ولن تسمح بترهيب الطلبة»، كما اتهم أياد خفية بالوقوف وراء احتجاجات أطباء المستقبل، متوعدا بالضرب بيد من حديد.

### حيّار.. تضارب المصالح بالتخصص

من أبرز المرشحين لمغادرة الحكومة الحالية، وزيرة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة، عواطف حيار، المحسوبة على حزب الاستقلال والتي قامت، في نونبر من سنة 2021 بتوقيع وثيقة اعتُبرت بمثابة «تنازل» منها عن اختصاصاتها لصالح زوجها، المقدم الخديوي، الذي عينته مستشارا مكلفا بمهام التعاون والتنمية الاجتماعية والشؤون العامة، وذلك بعدما فشلت محاولاتها في تعيينه كاتبا عاما للوزارة نفسها.

ووجدت المسؤولة الحكومية نفسها أيضا، في شبهة استغلال موقعها الوزاري للحصول على ترقية في مسارها المهني بصفتها أستاذة للتعليم العالي، بالاستناد إلى لائحتين لدوره أكتوبر 2021، للأساتذة المؤهلين الناجحين لولوج إطار أساتذة التعليم العالي، صادرتان عن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، تسرّبتا للصحافة، ظهرت في الأولى قائمة تتضمن أربعة أسماء، والثانية تتضمن الأسماء الأربعة بالإضافة إلى عواطف حيار بعد استوزارها. وذكرت مصادر إعلامية أن اسم الوزيرة لم يتم إدراجه في اللائحة الأولى، «وبعد ما يقارب 24 ساعة تم قبولها في لائحة الأساتذة المؤهلين الناجحين لولوج إطار أساتذة التعليم العالي». في وقت تشترط المادتان 1 و2 من المرسوم رقم 2.96.793 في إجراءات وضع الملف، أن يكون المترشح ينتمي إلى المؤسسة التي يضع فيها ملف ترشحه وأن يدلي بشهادة تثبت بأنه يزاول عمله لمدة ست سنوات على الأقل بصفة أستاذ مؤهل.

وشغلت الوزيرة حيار رئاسة جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء منذ يونيو 2019 وبعد ذلك وزيرة في بداية أكتوبر 2021، أي «قبل فتح باب الترشيحات، وفي الفترة التي لا يحق لها الترشح وإدراج اسمها في لائحة الأساتذة المؤهلين الذين بإمكانهم قانونيا اجتياز مباراة ولوج إطار أساتذة التعليم العالي بالمؤسسات الجامعية».

ولاحقت فضيحة التحرش الجنسي التي تفجرت بالمدرسة العليا للتكنولوجيا بالدار البيضاء «EST»، التابعة لجامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء، الوزيرة حيار التي كانت تشغل آنذاك رئيسة للجامعة، حيث توصلت بشكايات التحرش «دون أن تفتح تحقيقات مباشرة في الموضوع»، وهو ما يُسائل من جهة ثانية كفاءة الوزيرة الاستقلالية في الاستوزار على رأس قطاع التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة، تزامنا واستعداد المغرب لتنزيل مدونة جديدة من المرتقب أن تنتصر لحقوق المرأة والأسرة وتمكينها الاقتصادي والاجتماعي، خصوصا أن حصيلة الوزيرة من جهة ثانية طيلة نصف الولاية «محتشمة للغاية».

## شكيب بنموسى.. عرّاب نظام «مآسي» أسرة التعليم

تولّى شكيب بنموسى حقيبة التعليم، وقد حاول المزاوجة بين صرامة وزارة الداخلية التي تولاها في حكومة عباس الفاسي، وطموحات النموذج التنموي الجديد الذي ترأس لجنة صياغته، بيد أنه فشل في أول اختبار عندما حاول حلحلة أعطاب المنظومة التعليمية بإخراج النظام الأساسي «المشؤوم»، وفق توصيف الأسرة التعليمية، التي رفضت بالإجماع هذا القانون الجديد.

وفشل وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، لأشهر في إخماد الغضب والاحتقان الذي أجج قطاع التعليم ودفع جميع الهيئات النقابية وتنسيقيات قطاع التعليم إلى الخروج لشارع الاحتجاج.

وفي سياق بحث بنموسى عن مخرج لوضعية الاحتقان التي عرفها قطاع التعليم منذ إصدار النظام الأساسي الجديد، سقط في خلق سابقة قانونية، بعدما طلب في مراسلة رسمية، من الأكاديميات إيقاف العمل بكل مواد المرسوم رقم 2.23.819 الصادر في 6 أكتوبر 2023 في شأن النظام الأساسي الخاص بموظفي قطاع التربية الوطنية ومقتضياته، من خلال إرجاء إصدار جميع مراسيمه وقراراته التطبيقية إلى حين الانتهاء من جلسات الحوار الاجتماعي القطاعي المحددة في 15 يناير 2024 كأجل أقصى، وهو ما وضع رئيس الحكومة في حرج في حال ما إذا أصدر أي وزير قرارا بإيقاف العمل بمرسوم تمت المصادقة عليه في مجلس الحكومة ونشره في الجريدة الرسمية.

وفي وقت ظن الجميع أن عاصفة الاحتجاجات مرت عقب اتفاقي 10 و26 دجنبر بين الحكومة والنقابات لرفع الأجور بـ 1500 درهم على دفعتين، أصر بنموسى على إبقاء شرارة الاحتقان متقدة بتوقيف المئات الأساتذة على خلفية الإضرابات التي أعقبت النظام الأساسي، وخاضت تنسيقيات الأساتذة وقفة احتجاجية الإثنين 22 أبريل، مهددة بعودة الإضرابات تضامنا مع الموقوفين.

وفي 7 شتنبر 2023، أثناء مقابلة المنتخب الأولمبي المغربي مع البرازيل، في أوج تقديم المغرب لترشيحه تنظيم مونديال 2030، انقطعت الكهرباء عن ملعب فاس، ما جعل الكثير من المتتبعين يستحضرون واقعة فضيحة «الكراطة» التي عرّت عيوب ملعب مولاي عبد الله في نهائي كأس العالم للأندية، وتمت إقالة محمد أوزين، وزير الرياضة آنذاك، على إثرها بحكم أنه المسؤول سياسيا على تدبير القطاع، وهنا طالب نشطاء، بإقالة شكيب بنموسى، أيضا باعتباره المسؤول سياسيا عن تدبير قطاع الرياضة.

## محمد الصديقي.. جفاف سياسي

تصدّر ارتفاع أسعار المواد الغذائية بما فيها الخضروات واللحوم والأسماك في مختلف الأسواق على الصعيد الوطني، حديث الشارع طيلة نصف الولاية، بعدما فشل الوزير الوصي على القطاع محمد صديقي في احتواء غضب الأسر المغاربة، المستنكرة لمحدودية الإجراءات التي اتخذتها الحكومة في هذا الإطار تزامنا مع ارتفاع وتيرة تصدير خيرات البلد من الخضروات والفواكه إلى الخارج رغم الجفاف والغلاء وتعرضها في مواقف كثيرة للإتلاف من طرف المزارعين الإسبان.

ووجد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، محمد صديقي، نفسه محط انتقاد كبير في الشارع والمؤسسة التشريعية بعدما حذّره برلمانيون من انهيار القدرة الشرائية للمواطنين المغاربة بسبب لهيب غلاء المنتجات الأكثر استهلاكا، فيما واصل التشبث بأسطوانة التبرير وتعليق أسباب الغلاء على شماعة الأزمات الدولية والجفاف، وتحميل الوسطاء مسؤولية ارتفاع الأسعار، دون تقديم أي إجراءات واضحة وأجندة محددة للحد الارتفاع الصاروخي لأسعار المواد الفلاحية والثروة السمكية.

بالمقابل، وعلى الرغم من هذه المرحلة الاستثنائية، رفض وزير الفلاحة محمد صديقي، الخروج بأي تصريح إعلامي للتواصل مع الأسر المغربية ومحاولة شرح التدابير التي تقوم بها الحكومة لوضع حد لأزمة الغلاء أو تفسير أسباب ارتفاع وتيرة تصدير عدد من الفواكه المستنزفة للفرشة المائية رغم أزمة الجفاف الحاد، وقد حاولت «الصحيفة» مرارا استفسار الوزير، ومراسلته في هذا الإطار بيد أن الصمت والتجاهل من منطلق الهروب إلى الأمام كان أسلوب وزير الجيل الأخضر في التعامل مع الصحافة.

وكان خبراء مرصد العمل الحكومي، قد أكدوا بأن نصف الولاية التشريعية، عرفت غيابا ملحوظا للإرادة الفعلية لدى الحكومة لمواجهة مختلف أشكال المضاربة والاحتكار التي تهيمن على سلاسل توزيع وبيع المواد الغذائية وخاصة المنتجات الفلاحية وانعكاساتها السلبية على القدرة الشرائية للمواطنين، والتأخير غير المبرر لإصلاح أسواق الجملة.

## الجازولي.. نهضة استثمارية مع وقف التنفيذ

الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالاستثمار والالتقائية وتقييم السياسات العمومية، محسن الجازولي، يعد بدوره من الأسماء التي تطرق باب مغادرة الحكومة الحالية، بعدما أظهرت معطيات دراسة ميدانية لهيئة النزاهة ومحاربة الرشوة، أن الفساد يعتبر من بين العوامل الأساسية التي ما تزال تعيق الاستثمارات في المغرب، وأن 26 بالمئة من المغاربة المقيمين بالخارج، حسب نفس الدارسة، أكدوا أن الفساد هو العقبة الرئيسية رقم"1" وبنسبة 63 بالمئة من بين العقبات الرئيسية الثلاثة.

وقال تقرير حديث للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، أن 78.3 في المئة من المغاربة المقيمين بالخارج يعتبرون الفساد واستغلال النفوذ والزبونية أهم العراقيل التي لا تشجعهم على المساهمة في تنمية بلدهم، مشيرا إلى أن 59.7 بالمئة منهم غير راضين عن ظروف استثمارهم في المغرب.

وفوّت محسن الجزولي فرصة «منتدى بلومبرغ للاقتصاد الجديد بوابة إفريقيا» للإسهام في جهود رفع حصة المغرب من جذب الاستثمار الخارجي، التي تعتبر من صميم مهام وزارته، إذ كان من المفروض الاستفادة من المؤتمر في التأثير الإيجابي والكبير لتغطية وكالة بلومبرغ لأخبار المغرب وانتشارها عالميا ومن تم جذب اهتمام المستثمرين وتحسين صورة البلاد بشكل أكبر لدى مؤسسات التمويل والتصنيف الدولية. وكانت «الصحيفة» بدورها قد نشرت ملفا خاصا، يفضح حجم الخروقات التي تشوب قطاع الاستثمارات في المغرب، والتي دفعت عددا من المستثمرين الخليجيين بمن فيهم الصناديق السيادية إلى التراجع عن ضخ أموالها في المغرب واستغلال ميثاق الاستثمار الجديد الذي يوفر أرضية خصبة لرجال الأعمال.

## عبد الجليل.. وزير خارج التغطية

من أبرز المرشّحين لمغادرة حكومة عزيز أخنوش، محمد عبد الجليل، الذي استوزر على رأس قطاع استراتيجي هو النقل واللوجستيك دون أن يتمكن من مراكمة حصيلة محترمة طيلة الفترة الماضية، خصوصا مع بروز عدد من الفضائح في مقدمتها الإخلال بقواعد المنافسة وبالشفافية في الصفقات التي يعلن عنها المكتب الوطني للمطارات، بحيث حظيت شركة واحدة بمفردها بحوالي 30 صفقة في مختلف المهن والخدمات، بعد اعتماد نظام الاستشارة الذي يؤدي إلى إقصاء عدد من المقاولات لوضعه شروطا تستجيب لها شركة معينة ومعروفة.

ومن الفضائح التي ميزت قطاع النقل في عهد الوزير الاستقلالي عبد الجليل، هي غرق مطار وجدة أنكاد، وانقطاع التيار الكهربائي بمطار ابن بطوطة بطنجة، شهر أبريل الماضي ما تسبب في ارتباك عملية الملاحة الجوية وأدى إلى إلغاء عدة رحلات كانت مقررة، وهو ما أساء لصورة المغرب الذي تستعد لتنظيم عدة استحقاقات وطنية وقارية، فيما خرج وزير النقل ليُعلّق فشله التدبيري على مشجب الظروف الطبيعية والاستثنائية التي قال إنها «لا تستثني أي مطار بالعالم»، ويُنصّب نفسه محاميا للمكتب الوطني للمطارات، وهو يؤكد أن المملكة «ليست بمعزل عن هذه الظواهر والأحداث حيث تتعامل المطارات المغربية مع هذه الحوادث العارضة، وفقا للضوابط التي تتضمنها المساطر المعمول بها في مجال الاستغلال المطاري».

## بنعلي.. حقيبة وزارية فوق طاقتها

فشلت حكومة أخنوش التي تضُم ضمن هياكلها الخبيرة في مجال الاستراتيجية الطاقية والاستدامة، ليلى بنعلي، المسؤولة المباشرة عن القطاع، في تدبير أزمة قطاع المحروقات الذي يشهد ارتفاعا غير مسبوق في تاريخ البلاد، إذ لم تستثمر خبرتها وأجندتها في مجال الطاقة التي راكمتها لسنوات في الخليج وأوروبا لتدبير الأزمة التي تمُر منها البلاد، بل أبانت عن «جهل» تام بهذا الملف، وهو ما يجعلها أيضا في مقدمة المرشحين لمغادرة سفينة هذه النسخة من الحكومة الحالية.

**ومن المؤكد، أن التعديل الحكومي المرتقب؛ باعتباره ضرورة سياسية يفرضها واقع الحال، هو تحدٍّ صعب سيُجابهه الائتلاف الحكومي الثلاثي، الساعي إلى البحث عن مشروعية جديدة، مع تجنّب حدوث أي شرخ أو تصدُّع ينسِفُ لُحمته، سيّما وأن أحزابا في المعارضة أبدت رغبتها في الانضمام للأغلبية عبر بوابة هذا التعديل.**

وكانت مطالب عديدة بإقالة ليلى بنعلي، وزيرة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة، قد ارتفعت في السنوات الماضية تحت مبرر حماية مصالح المغرب المرتبطة بقضية سامير، والمحروقات، خصوصا بعد تصريحاتها التي وُصفت بـ «المتناقضة والمتضاربة» بين البرلمان والتلفزة، بعدما هاجمت قضية سامير والمحروقات، في اجتماع لجنة البنيات الأساسية والطاقة والمعادن والبيئة بمجلس النواب، في يونيو 2023، معتبرة أن «أعداء المملكة يستفيدون من كثرة الحديث عن قضية المحروقات وسامير». واعتبرت جبهة إنقاذ مصفاة لاسامير، أن وزيرة الانتقال الطاقي، أبانت عن جهل وضعف كبير في تدبير أحد القطاعات الاقتصادية المهمة في زمن الاهتزازات المستمرة لسوق الطاقة وارتفاع أسعار الطاقة بشكل عام، وأن خرجاتها الإعلامية باتت تلحق ضررا كبيرا بمصالح المغرب المتصلة بقضية سامير وتعاكس الحق المكفول بالدستور لكل الهيئات والإطارات المنتقدة والمعارضة للسياسة الحكومية، وتذكي تنامي الغضب الاجتماعي حينما تظهر عدم اكتراثها بالآثار السلبية لأسعار المحروقات على المعيش اليومي للمواطنين وللخسائر الجسيمة المتراكمة جراء الاستمرار في إغلاق شركة سامير. وكانت ليلى بنعلي، قد رفضت الإجابة عن أسئلة البرلمان حول أسعار المحروقات بالسوق الوطنية، وذلك خلال مناقشة الميزانية الفرعية لوزارتها لسنة 2024، بدعوى أنها لا يمكن أن تقدم أجوبة شفوية في موضوع المحروقات، لأن ذلك يثير عليها المشاكل.

هذا، وكانت الوزيرة قد عمدت إلى جعل الوفد المغربي المشارك في قمّة «كوب 28»، التي عقدت بدبي في الإمارات العربية المتحدة، أكبر وفد أجنبي يشارك في هذه القمة، حيث ضم الوفد كامل مكتبها وديوانها والموظفين التابعين له، وشمل أيضا مئات الاشخاص بدون مسؤوليات محددة سافروا مع الوزيرة إلى دبي بكل ما تطلب ذلك من تذاكر سفر والإقامة في فنادق مصنفة، ومصاريف الجيب والعلاوات، حيث ضم الوفد المغربي 823 شخصا أقلتهم طائرتان ذات طابقين من نوع إيرباص "A380" وبتكلفة باهظة لسفرهم قدرت ما بين 5.76 و 12.34 مليون درهم، مما سبب انتقادات كبيرة للوزيرة وجرّ عليها المساءلة بالبرلمان.

#assahifa
www.assahifa.com

كل الأخبار...
في تطبيـق واحـد

خبر عاجل
خدمة الخبر العاجل
تتيح لك التوصل بآخر الأخبار لحظة وقوعها
عبر تطبيق الصحيفة

ANDROID APP ON Google play
Download on the App Store

# 5 ملايير دولار كلفة تنظيم كأس العالم 2030

## ومع هذه الميزانية الضخمة.. المغاربة مازالوا لا يعرفون طرق صرفها، ولا تصاميم ملاعب تبنى من أموالهم!

الصحيفة – عمر الشرايبي

**أرقام ضخمة تلك التي يكلفها التحضير لعرس رياضي كبير على غرار نهائيات كأس العالم لكرة القدم، والذي تسخر له المملكة المغربية موارد وإمكانيات هامة من أجل الظهور في أفضل صورة خلال الموعد المرتقب إلى جانب الجارتين المتوسطيتين إسبانيا والبرتغال.**

**في انتظار تحصيل الربح المادي و«اللامادي»، سيستنزف ملف «مونديال 2030» من خزينة المغرب ميزانية ضخمة قدرت في 5 ملايير دولار (رقم غير رسمي)، ستهم الأوراش الكبرى الخاصة بإعادة تأهيل البنى التحتية الرياضية، في مقدمتها الملاعب المرشحة لاستضافة مباريات كأس العالم، على غرار ملعب الأمير مولاي عبد الله بالرباط الذي تم هدمه بالكامل، وملعب الدار البيضاء الذي سيصبح، عند الانتهاء من تشييده، أكبر ملعب في استيعاب الجمهور في العالم.**

**مسؤولا عن الميزانية ورئيسا للملف المغربي، يكاد يشتغل فوزي لقجع في صمت، حتى لما تعلق الأمر بحضوره في البرتغال لحفل الإعلان الرسمي عن الهوية البصرية لـ«مونديال 2030». فرئيس جامعة الكرة ارتأى أن يكون الحدث بعيدا عن الأضواء التي كانت تسلط حينها على وصول ابراهيم دياز، نجم فريق ريال مدريد الإسباني، إلى الرباط، من أجل ظهوره الأول مع المنتخب الوطني.**

**شح تواصلي وغياب شبه تام للمعلومة الرسمية، تضع الرأي العام الرياضي الوطني في حيرة، مع بعض الاجتهادات من هنا وهناك حول التصميم النهائي الذي سيظهر به ملعبا الرباط والدار البيضاء، على سبيل المثال أو حول الأرقام والاحصائيات الرسمية لملف مغربي لم يفتح للعموم.**

**خلافا للشريكين الإسباني والبرتغالي، مازال المغاربة، عبر إعلامهم المتنوع المشارب، ينتظرون إشراكهم في التحضير لهذا الموعد الكبير، عوض خروج الجهات المسؤولة، بصفة مكرهة، لنفي أو تكذيب «شائعة ما» حول الملف.**

### استثمارات المغرب لاستضافة «مونديال 2030».. عبء على الخزينة أم مشروع ربحي؟

«لن تضيف الاستثمارات التي يعتزم المغرب ضخها لاستضافة مباريات كأس العالم 2030 أعباء على ميزانية المملكة إذ أنها تأتي ضمن مخطط تنموي مرصود بالفعل، كما أن المملكة منذ عام 1998 تستعد لاستضافة هذا الحدث المهم»، يقول فوزي لقجع، الوزير المنتدب المكلف بالميزانية ورئيس لجنة «مونديال 2030»، في تصريح لموقع «الشرق».

وفق تقرير أنجزته «Soge Capital Gestion»، وهي شركة إدارة الأصول التابعة لبنك «الشركة العامة» المغربي، فإن المغرب يحتاج لاستثمار ما يناهز 5 مليارات دولار (52 مليار درهما) من أجل تنظيم كأس العالم 2030.

ولعل البارز في صرف هذه الميزانية، هو الورش الخاص بالملاعب، حيث يعتزم المغرب استضافة 30 مباراة على أرضية ست ملاعب، في مقدمتها الملعب الكبير لمدينة الدار البيضاء، والذي فازت شركة «بوبيلوس» البريطانية بصفقة تصميمه، إذ من المنتظر أن يشيد بطاقة استيعابية تصل إلى 115 ألف متفرج.

بكلفة قد تصل إلى ستة ملايير درهم، سينال ورش ملعب الدار البيضاء نصيبه الأهم من ميزانية تشييد وإصلاح الملاعب والمقدرة في نحو 17 مليار درهما، علما أنه سيتم تخصيص 17 مليار أخرى لتطوير خدمات النقل والطرق، بالإضافة إلى 8 مليارات درهما كنفقات للجوانب التنظيمية واللوجستية.

بحسب تقديرات شركة «صوجي كابيتال»، فإن ميزانية الدولة قادرة على تأمين 25 مليار درهم لبناء الملاعب ومراكز التدريب من المصروفات الإجمالية في ميزانيات السنوات الممتدة من 2024 حتى 2030، في حين ستجمع المؤسسات الحكومية 17 مليار درهم لأغراض النقل والبنية التحتية من خلال قروض مصرفية أو اللجوء إلى سوق الدين الخاص، على أن يتم توفير 10 مليارات درهم المتبقية عبر قروض خارجية أو مساعدات من الدول.

وفق تقرير الشركة، فإن عجز الميزانية لن يتأثر بشكل قوي بسبب تنظيم كأس العالم 2030 في المغرب، وذلك «شرط أن يتم التمويل دون تحميل ضغوط إضافية على المالية العامة. في المقابل، من المرجح أن يستفيد القطاع المصرفي بشكل كبير من زيادة الحاجة لتمويل مشاريع بناء الملاعب والفنادق، إضافة إلى ارتفاع استخدام الخدمات البنكية من خلال صرف العملات والتحويل الالكتروني».

هذا، ويتوقع أن يتفاقم عجز الحساب الجاري على المدى القريب بسبب ارتفاع الواردات من المنتجات النهائية وشبه النهائية، على أن يتحسن العجز على المدى المتوسط والطويل بفضل الزيادة في عائدات السياحة بشكل خاص، وفق تكهنات المختصين.

أمام هذه المعطيات، أشار فوزي لقجع، رئيس ملف كأس العالم 2030، إلى أنه من الصعب تقييم العائدات المتوقعة لفعالية معينة، لأن هناك جانب مادي وآخر لامادي، قائلا في هذا الصدد أنه «سيكون هناك استفادة من البنية التحتية في البلاد، وما سيتم إنجازه سيكون صالحا وفائدة لحياة المغاربة فيما بعد، كما أنه سيجلب الاستثمار والسياحة قبل وبعد الفعالية».

### ورش الملاعب الكبرى.. كيف يجهز المغرب لمسارح «مونديال 2030»؟

يعد ورش تأهيل الملاعب المرشحة لاستضافة نهائيات كأس العالم 2030، الأهم والأكثر ظهورا للعلن، قياسا بباقي المشاريع التي يشملها الملف، خاصة وأن الميزانية التي خصصت له قد تصل إلى 20 مليار درهما وفقا للتقديرات. وإن كان الرأي العام الوطني قد عاين أشغال هدم ملعب الأمير مولاي عبد الله بالرباط، فإن الغموض يلف الجوانب المرتبطة بالمشروع: كلفته، تصميمه الجديد، الشركة الفائزة وكيف رست عليها الصفقة.. إلخ، علما أن الأشغال تسير بشكل متسارع لإعادة بناءه في حلة جديدة لاستضافة مباريات نهائيات كأس أمم إفريقيا المقبلة، صيف سنة 2025 أو مطلع 2026.

**شح تواصلي وغياب شبه تام للمعلومة الرسمية، تضع الرأي العام الرياضي الوطني في حيرة، مع بعض الاجتهادات من هنا وهناك حول التصميم النهائي الذي سيظهر به ملعبا الرباط والدار البيضاء**، على سبيل المثال أو حول الأرقام والاحصائيات الرسمية لملف مغربي لم يفتح للعموم.

**مع غلاف مالي يصل إلى 400 مليون درهما، فإن أشغال إعادة تأهيل ملعب الأمير مولاي عبد الله بالرباط، استلزمت إعادة هدمه شبه الكلي، بهدف توسيع طاقته الاستيعابية لتشمل 21 ألف مقعد إضافي، بعد أن سبق وصرفت ملايير السنتيمات من أجل تحديث مدرجاته والمرافق الداخلية ليستجيب إلى المعايير الدولية المطلوبة لاستضافة التظاهرات الرياضية الكبرى.**

شركة «Orange Atelier» للهندسة والتعمير، التي نجحت في الظفر بصفقة إعادة تهيئة مركب الأمير مولاي عبد الله بالرباط، لم تكلف نفسها عناء الكشف عن مستجدات المشروع وتقاسم أخبار السير العام للورش المهم في ملف «مونديال 2030» مع الرأي العام، بالرغم من أهمية الموضوع، علما أن الملعب نفسه كلف ميزانية ضخمة من أجل تأهيله خلال السنوات الأخيرة.

بغلاف مالي يصل إلى 400 مليون درهما، فإن أشغال إعادة تأهيل الملعب، استلزمت إعادة هدمه شبه الكلي، بهدف توسيع طاقته الاستيعابية لتشمل 21 ألف مقعد إضافي، بعد وأن سبق وصرفت ملايير السنتيمات من أجل تحديث مدرجاته والمرافق الداخلية ليستجيب إلى المعايير الدولية المطلوبة لاستضافة التظاهرات الرياضية الكبرى.

بالموازاة مع ورش ملعب كرة القدم، فإن معالم الملعب المخصص لألعاب القوى بدأت تظهر، حيث كشفت الشركة العامة للأشغال بالمغرب «SGTM» عن تفاصيل المشروع الذي سيكلف أزيد من 550 مليون درهما.

هذا المشروع يندرج أيضا ضمن ملف المغرب لاحتضان «كان 2025» و«مونديال 2030»، إذ من المرجح أن يتحول ملعب ألعاب القوى إلى ملعب للتداريب الخاص بالمنتخبات المشاركة في التظاهرتين الكرويتين، ما يطرح تساؤلا حول المغزى من تخصيص كل هذه الميزانية الضخمة في مرفق رياضي هامشي محدود الاستخدامات.

بدورها، تغيب الرؤية النهائية حول مستقبل ملاعب طنجة، مراكش، فاس وأكادير، التي تبقى تصاميمها النهائية محط اجتهادات، حتى أن رواد مواقع التواصل الاجتماعي أضحوا يلجؤون إلى الذكاء الاصطناعي لابتكار تصاميم نهائية لمشاريع لم تر النور بعد، خلافا لملعب «الكامب نو» في برشلونة، على سبيل الذكر ليس الحصر، أحد ملاعب «مونديال 2030»، والذي تعرف العالم على شكله النهائي الجديد، قبل أزيد من سنة على إعادة افتتاحه.

الصحيفة
ASSAHIFA.COM
#assahifa
www.assahifa.com

## سلطة لقجع «المطلقة» على ملف كأس العالم.. تدبير انفرادي لملف محاط بالتكتم!

في 19 مارس الماضي، تفاجأ الرأي العام الرياضي الوطني بظهور فوزي لقجع، رئيس الجامعة الملكية المغربية لكرة القدم، في بث مباشر عبر صفحتي الاتحادين البرتغالي والإسباني لكرة القدم، يتحدث عن الملف المشترك لتنظيم كأس العالم 2030.

حدث بحجم الإعلان عن الهوية البصرية لملف «مونديال 2030»، لم تكلف خلية التواصل داخل الجامعة الملكية المغربية لكرة القدم، حتى عناء إصدار ولو بلاغ إخباري بإقامته في العاصمة البرتغالية لشبونة، باستثناء دعوة الإعلام الرسمي لتغطية الندوة، ما زاد من التساؤلات حول مدى رغبة القائمين على الملف، من الجانب المغربي، بإحاطته بكثير من التكتم.

وإن كان الجانب التواصلي مغيبا، فإن الرأي العام الوطني له الحق في الولوج إلى المعلومة، لاسيما وأن الميزانية التي وضعت تقاس بملايير الدولارات من صناديق صندوق الإيداع والتدبير «CDG» والاستثمارات ضخمة من أموال دافعي الضرائب، دون أن يخرج مسؤول للعلن من أجل التحدث عن أوجه صرفها.

في الوقت الذي تتحدث إسبانيا والبرتغال عن ملف «مونديال 2030»، عبر منابرها الإعلامية المتعددة، تظل خرجات لقجع حول الموضوع، معدودة على رؤوس الأصابع إن لم نعتبرها شبه منعدمة، باستثناء بعض الجمل القصيرة على منابر أجنبية، كما كان الحال في حوار مطول مع يومية «ماركا» الإسبانية، بمناسبة مشاركة إبراهيم دياز لأول مرة مع المنتخب المغربي.

جدل الملعب الذي سيحتضن مباراة النهائي، تصور واضح حول نهاية الأشغال ببعض الملاعب وبدايتها في الملعب الأكبر (ملعب الدار البيضاء)، ناهيك عن الأرقام الرسمية المرصودة والجهات الممولة، كلها أمور يرغب المغاربة في الاطلاع عليها على لسان مخاطب رسمي، عرض ترك المجال أمام الإشاعات والتأويلات.

> **حدث بحجم الإعلان عن الهوية البصرية لملف «مونديال 2030»، لم تكلف خلية التواصل داخل الجامعة الملكية المغربية لكرة القدم، حتى عناء إصدار ولو بلاغ إخباري بإقامته في العاصمة البرتغالية لشبونة**، باستثناء دعوة الإعلام الرسمي لتغطية الندوة، ما زاد من التساؤلات حول مدى رغبة القائمين على الملف، من الجانب المغربي، بإحاطته بكثير من التكتم.

حاملا لقبعتي المسؤول عن الميزانية ورئيس الملف المغربي، يظل فوزي لقجع المخاطب الوحيد في المعادلة، وإن اختار الأخير إحاطة السرية على تدبير السير العام للتحضيرات، فإن المعلومة حول «استعدادات المغرب لمونديال 2030» ستظل حبيسة أسوار وزارة المالية ومقر الجامعة الملكية المغربية لكرة القدم في «المعمورة».

### سباق ضد الساعة من أجل مواكبة الحدث الأكبر

يسير المغرب منذ أشهر في سباق ضد الساعة، تحضيرا لأكبر فعاليتين كرويتين عالميتين، بداية بكأس أمم إفريقيا 2025 وصولا إلى كأس العالم 2030. الرهان على النجاح التنظيمي يبدو أكبر من حجم التظاهرة الكروية نفسها، لكن المغرب يظهر جاهزية على المستويات الأمنية واللوجستية، باعتبار الخبرة الكبيرة التي راكمها من خلال تنظيم عدة تظاهرات دولية، سواء على المستوى الرياضي أو على مستويات اقتصادية وسياحية سبق أن نظمت في المملكة.

السلطات المغربية تتحرك على أكثر من جبهة، تفاعلا وانسجاما مع التوجيهات الملكية والرؤية الاستشرافية والتخطي الذي أرسى دعائمه الملك محمد السادس ضمن تحولات ضخمة تشهدها المملكة على أكثر من صعيد بما فيها قطاع الرياضة.

استضافة المغرب لنهائيات كأس أمم إفريقيا 2025 ثم كأس العالم 2030، من شأنه أن يحدث نقلة نوعية من تعزز رصيد المملكة كأحد أهم الوجهات الآمنة للاستثمار والسياحة، ما يتجسد في تعزيز وتطوير البنية التحتية بشكل يتلاءم مع الحدثين. لذلك، يخطط المغرب لثورة شاملة من خلال العمل على تطوير الناقل الجوي الوطني وتعزيز قدراته وأسطوله والبنى التحتية ذات الصلة.

> **استضافة المغرب لنهائيات كأس أمم إفريقيا 2025 ثم كأس العالم 2030، من شأنه أن يحدث نقلة نوعية تعزز رصيد المملكة كأحد أهم الوجهات الآمنة للاستثمار والسياحة**

ومع كل هذه الأوراش الكبرى، تبقى الشفافية مطلوبة في مسايرة تظاهرات قارية ودولية سينظمها المغرب، وهي العامل الغائب إلى حد الآن في الاستعداد لكأسي إفريقيا 2025 والعالم 2030، حيث من سخرية الواقع أن ملاعب كبرى تشيد بميزانيات ضخمة لا يعرف المغاربة تصميمها النهائي لحد الآن، ومن أموالهم ستبنى هذه الملاعب!

الصحيفة
ASSAHIFA.COM

#assahifa
www.assahifa.com

اكتشف...
النسخة الإنجليزية

#assahifa_english
ASSAHIFA
ENGLISH